جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنة 26- كانون اول 2023

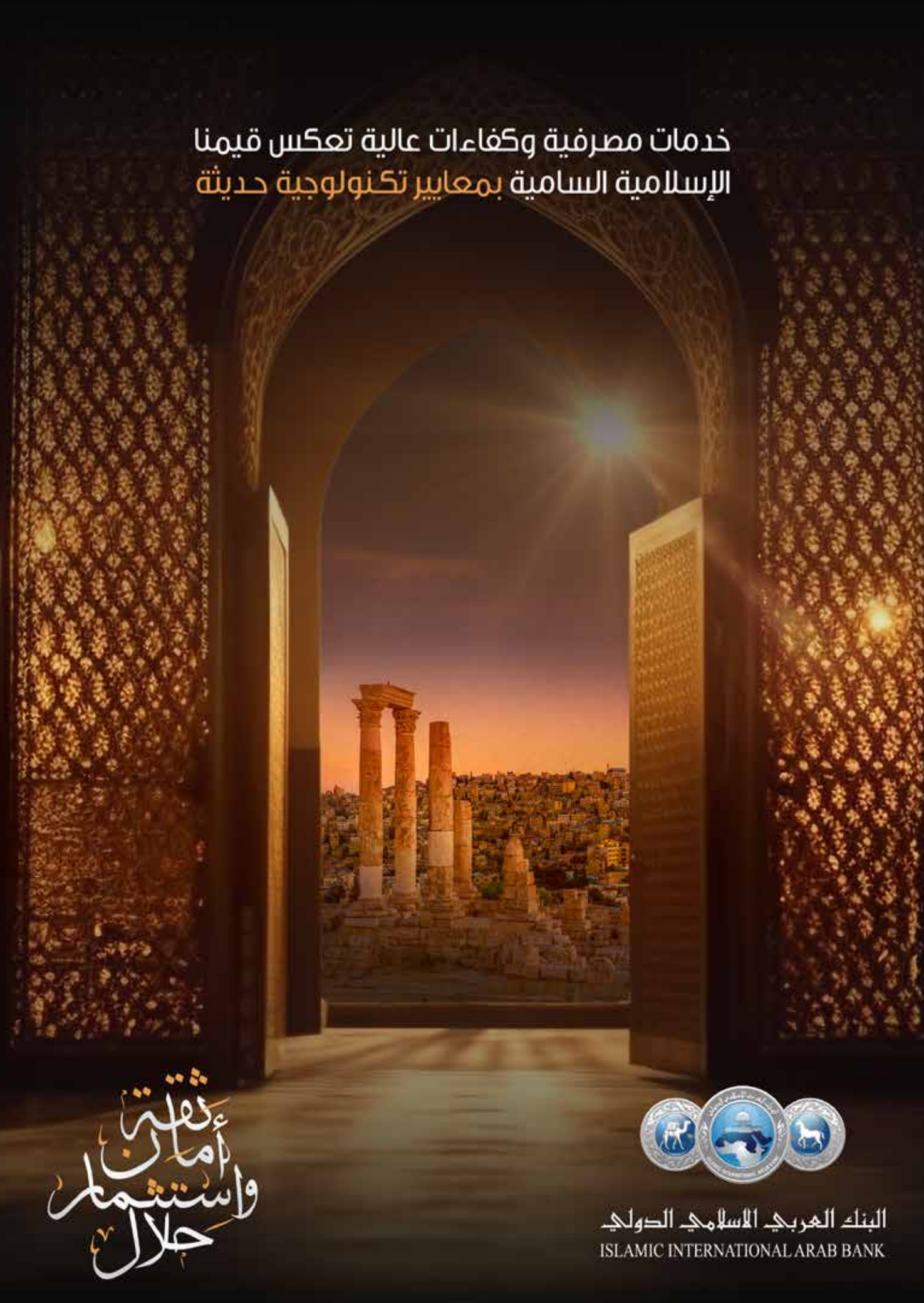
خدمات مصرفية وكفاءات عالية تعكس قيمنا
الإسلامية السامية بمعايير تكنولوجية حديثة
ثقة
أمان
واستثمار
حلال
البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

في هذا العدد

- افتتاحية العدد	3
- الفراية : الشأن الاقتصادي والتسهيل على المستثمرين في قمة الأولويات	4
- اختتام فعاليات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت شعار « الاستثمار من أجل المستقبل في مئوية التحديث»	6
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اجتماع هيئة تنمية الصادرات السعودية	22
- بحث آفاق التعاون الأردني العُماني في المجال الاستثماري	24
- بحث تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتعاون الثنائي بين المملكة والباكستان	26
- بحث التعاون الاقتصادي بين المملكة وجمهورية التشيك	28
- رجال الأعمال تدعو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال	30
- بحث تعزيز الروابط الاقتصادية مع سلطنة عُمان خلال لقاء رئيس غرفة صناعة وتجارة محافظة ظفار	32
- الطباع: الذكاء الاصطناعي شريك استراتيجي في تطوير قطاع الأعمال	33
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تتضامن مع الشعب الفلسطيني	35
- جمعية رجال الاعمال تثمن خطاب جلالة الملك في قمة القاهرة للسلام	37
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تقدر جهود الملك لوقف العدوان على غزة وحماية الاقتصاد الوطني	38
- الطباع يشيد بالعلاقات الأردنية الإماراتية	40
- الطباع: إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا وسيبقى الأردن بقيادته الهاشمية وشعبه داعماً ومسانداً للقضية الفلسطينية	42

Investment for Future

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

هديل قصاص
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

بُنيت مواقف جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه تجاه القضية الفلسطينية على أساس العدالة للشعب الفلسطيني في ضمان حقه بالأمن والاستقرار في إطار دولتهم العربية الحرة، ويسعى جلالة الملك عبدالله الثاني بجهود متواصلة لدعم القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، حيث قاد بحزم جهود دبلوماسية لتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق الاستقرار في المنطقة. كما واجه بإصرار تلبية احتياجات قطاع غزة الإنسانية بكل عزم وتحدي جراء العدوان الغاشم على القطاع.

إلّا أنّ اندلاع الحرب على غزة في 7 تشرين أول وتصاعد التوترات في المنطقة أسفرا عن تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني، وشهدت مستويات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي وحركة التجارة الخارجية وقطاع السياحة انخفاضًا بارزًا، مما يضعف النجاحات التي حققها الاقتصاد الأردني في الفترة السابقة، وتعاني القطاعات التجارية والسياحية في الأردن من اضطرابات ناجمة عن تقلبات حركة الصادرات والواردات، وذلك نتيجة للتحولات الإقليمية في المنطقة. مما يفرض على الأردن ضرورة وضع استراتيجيات متكاملة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، سعياً لتعزيز موقعه في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتنفيذ برامج إصلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية، يبقى الاقتصاد الأردني يواجه تأثيرات وتبعات سلبية نتيجة لموقعه الاستراتيجي في المنطقة، حيث يعتبر الأردن من بين الدول الأكثر تأثراً بالعدوان على غزة، ومن المتوقع أن يتسبب العدوان في انخفاض النمو الاقتصادي، ولمواجهة هذه التحديات يتعين التركيز على تبني سياسات حكومية تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل لجنة خاصة تعنى بإدارة الأزمات الاقتصادية. هذه الخطوات ضرورية لضمان تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يتعين توفير بيئة استثمارية جاذبة تشجع على تنمية المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الأردني.

وتكمن الأهمية في العمل على تطوير مشاريع الطاقة والمياه كمحركين رئيسيين للتنمية الاقتصادية، والتركيز على تطوير المشاريع التنموية كأحد أهم الاستثمارات الحكومية التي تدعم القطاعات الاقتصادية، حيث يتطلع مجتمع الأعمال الأردني إلى تحقيق الفرص الاستثمارية الواعدة في الأردن وتحقيقها على أرض الواقع لتساهم في الازدهار الاقتصادي وتتماشى مع الرؤى الاقتصادية المسطرة لتحقيق الأهداف المستقبلية.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الأخير من عام 2023 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية والعمل على حلها، وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

الفراية : الشأن الاقتصادي والتسهيل على المستثمرين في قمة الأولويات

بحث وزير الداخلية مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين دور وزارة الداخلية في خدمة المستثمرين، حيث قال وزير الداخلية مازن الفراية، إن الوزارة تضع الشأن الاقتصادي على رأس أولوياتها، وهناك توجهات جديدة لتعزيز دورها التنموي، لا سيما بالمحافظات وتقديم كل التسهيلات لأصحاب الأعمال والمستثمرين لخدمة مصلحة الاقتصاد الوطني.

واكد خلال اللقاء الدوري لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، وجود توجيهات وتعليمات للمحافظين والحكام الإداريين للتواصل المستمر مع المستثمرين سواء كانون محليين أو أجانب وتقديم التسهيلات لهم ومعالجة أية عقبات ومشاكل تواجههم ضمن الضوابط القانونية، بالإضافة لتوفير الحماية الكاملة لاستثماراتهم.

وأضاف، ان الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات الميسرة للتعامل سواء مع المستثمرين والمواطنين، مؤكدا ان دور الوزارة الرئيس هو اقتصادي وخدمة الاقتصاد الوطني، علاوة على دورها الأمني لحماية المملكة ومواطنيها والمقيمين على أراضيها.

ولفت الوزير، إلى أن غالبية الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية والمؤسسات التابعة لها هي إلكترونية للتسهيل على المواطنين وأصحاب الأعمال والقادمين للمملكة الوزارة، مبينا وجود خطة لزيادتها ولتصبح كل الخدمات إلكترونية قبل نهاية العام الحالي.

وأشار الى اهم الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتسهيل على المستثمرين والقادمين للمملكة، منها التأشيرة الإلكترونية بهدف تسهيل الإجراءات على المستثمرين لمدة ٥ سنوات متعددة السفر لدخول والخروج من المملكة وهذا يتطبق على كثير من الدول وهذا ساهم في حل مشاكل الازدحام بالمطار.

وبشأن إجراءات الإقامة، قال الوزير، إنه تم توحيد الإقامة للمستثمرين لجميع أفراد عائلة المستثمر بنفس المدة كما تم تسهيل إجراءات الدخول لمن يحمل التأشيرة الأميركية والأوروبية (الشنغن) بدخول المملكة من دون تأشيرات مسبقة.

وبالنسبة للسوريين، اشار الى ان أي لاجئ منع من الدخول الى البلاد سابقا وهنالك عمل إنساني، تم إلغاء الإبعاد وهذا هدف اقتصادي وإنساني ويشجع على السياحة ويعمل على تجميع العائلات، مبينا ان 55 الف سوري زاروا الأردن لغايات السياحة من مختلف دول العالم.

واكد الفراية، وجود تحديات تواجه المملكة في عمليات التهريب من سوريا، لا سيما المخدرات وهنالك أساليب جديدة في عمليات التهريب وكان آخر ما تم ضبطه من خلال تهريب المخدرات داخل البطيخ.

ولفت الى ان الوزارة قامت بمخاطبة الغرف التجارية والصناعية لمنح المستثمرين السوريين تأشيرة وموافقة دائمة، مبينا ان الوزارة بالقدر الممكن نحاول تسهيل دخول المواطنين السوريين.

واكد ان الاستثمار بالأردن مطلوب وهنالك الكثير من المقومات التي تشجع على ذلك بمقدمتها القيادة الحكيمة والأمن والاستقرار والتشريعات والحوافز المقدمة للمستثمرين، بالإضافة الى شبكة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تربط المملكة مع العديد من دول العالم.

وأفاد بان الحكومة منحت 400 شخص الجنسية الأردنية لغايات الاستثمار منذ إصدار القرار الخاص بذلك عام 2018، منها 226 جنسية من خلال الحكومة الحالي فيما حصل 19 مستثمرا على الجنسية خلال العام الحالي.

وقال إنه تم تفويض رؤساء البعثات الدبلوماسية بالخارج لمنح تأشيرات المجاملة من دون الرجوع الى الوزارة وتم الطلب من سفراء المملكة بالخارج بمخاطبة أصحاب الأعمال والمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على زيارة المملكة.

وأشار الى منح تأشيرات للعراقيين أونلاين من خلال التقدم بطلبات عبر العديد من الوسائل للحصول عليها، مؤكدا ان اللقاء الأخير مع وزير الداخلية العراقي تم الاتفاق على الإجراءات التسهيلية للمستثمرين الأردنيين الراغبين بالسفر الى العراق، حيث تم إلغاء العديد من الإجراءات التي كانت مفروضة سابقا.

وبين إجراءات تسهيل وتنشيط السياحة العلاجية، حيث تم السماح من اقل من عمر 15 سنة واكثر من 50 سنة الدخول الى المملكة من دون تأشيرة شريطة تقديم تقارير طبية، فيما سمح للإناث كاملة بالدخول دون تأشيرة، لافتا الى ان هنالك بعض الدول غير المستقرة يتم تطبيق إجراءات بخصوص منح مواطنيها تأشيرة الدخول الى المملكة.

وتابع، انه سيتم في وقت قريب إطلاق منصة لغايات تسجيل المواطنين المصريين القادمين إلى المملكة لضبط عملية دخولهم ووقف أية تجاوزات تقع بهذا الخصوص.

وأكد الفراية، ان الوزارة على استعداد تام لمعالجة أية قضية تواجه مجتمع الأعمال والمستثمرين بالمملكة، لافتا إلى أن قانون الجرائم الالكترونية جاء لمعالجة الكثير من التجاوزات التي تنشر عبر الفضاء الإلكتروني، وحماية الاقتصاد الوطني والمواطنين ومؤسسات الدولة.

من جهته، قال رئيس الجمعية حمدي الطباع، إن وجود بيئة استثمارية تنافسية وجاذبة للاستثمار المملكة هي أساس نجاح وازدهار مختلف الأنشطة الاقتصادية، مبينا أن التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية تشكل الحجر الأساس بمعالجة معيقات الاستثمار واستقطاب التدفقات الاستثمارية على مختلف المستويات.

واضاف، أن وزارة الداخلية تلعب دورا مهما في توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي وتقدم الدعم اللازم لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، مشيدا بدورها بالتواصل مع المستثمرين ما يعكس الوجه الحقيقي للواقع الاستثماري بالمملكة.

واكد الطباع، ضرورة إنشاء لجنة خاصة تتولى تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتوفير الدعم اللازم للمستثمرين الوافدين، و مواصلة تقديم المزيد من التسهيلات بإجراءات منح تأشيرات الإقامة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون بالاستثمار بالأردن.

وشدد على ضرورة تخصيص أراض للمستثمرين الأردنيين المغتربين والعرب لإقامة مشروعات اقتصادية عليها، إلى جانب تخصيص نافذة على المعابر الحدودية لاستقبال المغتربين الأردنيين والمستثمرين، مشيرا إلى أن الجمعية ستعقد خلال الأسبوع مؤتمرا للمستثمرين الأردنيين المقيمين بالخارج.

وأوضح الطباع، ان الأردن يمتلك المقومات اللازمة ليكون مركزا إقليميا لممارسة الأعمال ووجهة آمنة للاستثمار ، كونه يتمتع باستقرار التشريعات وثباتها بما يصب في صالح المستثمرين الذين يعاملون بالتساوي مع المستثمر المحلي وفقاً لمشروع قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

اختتام فعاليات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت شعار « الاستثمار من أجل المستقبل في مئوية التحديث»

اختتمت فعاليات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت شعار» الاستثمار من أجل المستقبل في مئوية التحديث»، برعاية ملكية سامية من قبل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وذلك على مدار يومين 19-20/08/2023، والذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

تضمن المؤتمر الذي استمر خلال الفترة من 19-20 آب 2023 في فندق فيرمونت –عمان ستة جلسات تحدث خلالها ما يقارب 30 مشارك من المستثمرين المحليين والمستثمرين في الخارج، بالإضافة إلى الوزراء. ويشارك بالمؤتمر مستثمرون أردنيون يقيمون في البحرين و الإمارات وأوكرانيا وقطر والصين وتركيا وألمانيا والكويت وسلطنة عُمان وإندونيسيا والسعودية وأستراليا ولبنان وإيطاليا والعراق.

وتناول المؤتمر محاور تتعلق بواقع البيئة الاستثمارية الأردنية «الفرص والإمكانيات» من منظور رؤية التحديث الاقتصادي، ودور القطاع المالي والمصرفي الأردني في الاقتصاد الأردني، والاستثمار في بورصة عمان «الفرص والتحديات»، كما تناول كذلك التنمية المستدامة في المحافظات الأردنية، والجيل الخامس والآفاق الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وريادة الأعمال ودورها في توطين استثمارات الأردنيين في الخارج.

وتم افتتاح فعاليات المؤتمر من قبل نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لتحديث القطاع العام الرئيس ناصر الشريدة، ومندوبا عن جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم الرئيس ناصر الشريدة، وذلك يوم السبت 19/08/2023 في عمان، وشارك في أعمال المؤتمر ما يقارب 250 شخصية من رجال الأعمال والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين بمختلف المجالات من 20 دولة حول العالم، إلى جانب مشاركة نخبة من الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والعالمية.

مندوباً عن جلالة الملك... نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لتحديث القطاع العام

ونقل الشريدة تحيات جلالة الملك عبدالله الثاني للمشاركين بالمؤتمر الذي وصفه بأنه لبنة أساسية في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، التي تمثل إحدى مسارات الإصلاح والتحديث بالمملكة وهي تدخل مئويتها الثانية.

وأكد أن المؤتمر يمثل كذلك إحدى صور الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، والتي أرادها جلالة الملك أن تكون نهج عمل الحكومات حاليا وفي السنوات المقبلة.

ولفت الشريدة، إلى أن الحكومة عملت على فتح آفاق جديدة أمام الاستثمار، بما يمكن المملكة من استقطاب استثمارات جديدة أو توسيع القائم منها، لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، مبينا أن وزارة الاستثمار أصبحت المرجعية الأولى للمنظومة الاستثمارية بالمملكة.

وقال «إن تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وتحقيق المزيد من فرص العمل والتشغيل للأردنيين، والوصول إلى أسواق جديدة ونقل المعرفة للاقتصاد الوطني وزيادة القيمة المضافة، لا يكون إلا من خلال الاستثمار الذي يعتبر الحل لتحقيق هذه الروافع».

كما لفت إلى ما قامت به الحكومة خلال السنوات الأخيرة، من جهود لتمكين القطاع الخاص ووضع الإطار التشريعي لذلك ومراجعة قوانين عديدة مهمة، موضحا أن ذلك هدفه إعطاء القطاع الخاص دفة قيادة الشأن الاقتصادي بالمرحلة المقبلة.

الطباع: «يهدف المؤتمر إلى إدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين داخل البلاد وخارجها، واطلاعهم على التطورات الاقتصادية»

قال رئيس الجمعية حمدي الطباع، إن الأردنيين المغتربين في الخارج يشكلون دعامة مهمة في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، والمؤتمر فرصة جديدة لبناء حلقات تواصل جديدة تقود المملكة بهمة الجميع نحو مستقبل أفضل، لذا جاء شعار المؤتمر الثامن «الاستثمار من أجل المستقبل في مئوية التحديث» كما أرادها جلالة الملك عبدالله الثاني.

وأضاف أن الجمعية بذلت جهوداً حثيثة لإطلاق سلسلة مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، رغم كل الظروف التي استطاع الأردن تجاوزها، مشددا على ضرورة البحث وبشكل استراتيجي عن آليات توطين استثمارات المغتربين في الخارج وتشجيعهم على الاستثمار في وطنهم.

ولفت إلى أن المؤتمر يعرض فرصاً للتعرف على ما تم تطويره في الأردن من تشريعات ومبادرات وقرارات لاستكشاف فرص الاستثمار بالمملكة والمزايا التنافسية التي حبى الله بها الوطن.

وبين إن إعادة توطين الاستثمارات هدف مهم وأساسي لأي اقتصاد، وهناك العديد من الدول التي سعت إلى تحقيق النهوض في اقتصادها من خلال تشجيع رجال الأعمال المغتربين بالخارج على إعادة توظيف أموالهم في مشاريع اقتصادية تنموية وإنتاجية وخدمية واستثمارية داخل حدود الوطن

وحسب الطباع، يبلغ عدد المغتربين الأردنيين بالخارج مليوني شخص لعام 2022، موزعين على 70 دولة، منهم 75 بالمئة في دول الخليج العربي، فيما وصلت حوالاتهم خلال العام الماضي 3.450 مليار دولار، تشكل 1,5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن دور المغتربين الأردنيين وعلاقتهم بالوطن قد تجاوزت فكرة استقطاب الحوالات الخارجية، إلا أن مساهمتهم الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في عدد من المؤشرات ومحفزات النمو الاقتصادي ورفع حجم الاستثمارات الأجنبية.

وشدد على ضرورة الاستفادة من قصص النجاح التي حققها المغتربون الأردنيون في الخارج، ونقلها للأردن، مشيرا للتطور الكبير الذي طال الكثير من التشريعات والأنظمة التي من شأنها تبسيط إجراءات العملية الاستثمارية بجميع مراحلها والتشريعات المساندة لها، ضمن رؤية اقتصادية واضحة كفل جلالة الملك تنفيذها عبر الحكومات المتعاقبة.

السقاف: الأردن وفر أفضل مناخ لتشجيع الاستثمارات واستقطابها

أكدت وزيرة الاستثمار خلود السقاف، أن الأردن أجرى إصلاحات اقتصادية عديدة تتواءم مع رؤية التحديث الاقتصادي، لتوفير أفضل مناخ استثماري يعزز تنافسية المملكة بالمنطقة.

ولفتت إلى أن أبرز الإصلاحات تمثلت بإنشاء وزارة الاستثمار لتكون المرجعية الرئيسة للاستثمار في المملكة، وإقرار قانون البيئة الاستثمارية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه إلى جانب قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف استقطاب الاستثمارات وتمكينها والاندماج بالأسواق الإقليمية والعالمية.

وأكدت خلال الجلسة الأولى للمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، الذي افتتح اليوم السبت، أن وزارة الاستثمار تحرص على تطبيق مبادئ رؤية التحديث الاقتصادي 2033، لتوفير البيئة الجاذبة للاستثمار من خلال متابعة المشاريع الاستثمارية والوقوف على احتياجات المستثمرين وتقديم حلول علمية وعملية لأي عقبات قد تواجه المستثمرين، وأن أبوابها مفتوحة أمام المستثمرين؛ بهدف تمكينهم وتوفير حلول تساعد على استمرارية العملية الاستثمارية وزيادة تنافسيتها.

وتطرقت السقاف، إلى أهم إنجازات الوزارة لتحسين واقع البيئة الاستثمارية، كإطلاق منصة استثمر في الأردن (invest.jo)، والتي تعتبر أول منصة إلكترونية ترويجية تفاعلية في المملكة خاصة بالمستثمرين، بهدف جذب الاستثمار وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، واستكمال جميع التشريعات الناظمة للبيئة الاستثمارية وإقرار استراتيجية ترويج الاستثمار للأعوام 2023 – 2026، إضافة إلى تفعيل منصة الخدمة الاستثمارية الشاملة والانتهاء من أتمتة 95 خدمة متعلقة بتراخيص وممارسة الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى المتابعة اللاحقة للمشاريع الاستثمارية، بهدف تمكينها ومساعدتها على التوسع.

وبينت خلال الجلسة التي جاءت تحت عنوان «واقع البيئة الاستثمارية .. الفرص والإمكانيات.. من منظور رؤية التحديث الاقتصادي»، أن

الإصلاحات التي تمت أسهمت في ارتفاع حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية في الأردن خلال النصف الأول من العام الحالي، بنسبة 47.6 بالمئة ليصل إلى 598 مليون دينار، مقارنة مع 405 ملايين دينار خلال النصف الأول من العام الماضي 2022.

وحول منصة استثمر في الأردن (invest.jo)، قالت السقاف، إن المنصة الترويجية تعتبر الأولى للاستثمار في الأردن وتحتوي على 21 فرصة استثمارية مجدية ومنافسة للمستثمرين ويوجد لها دراسات جدوى مبدئية، وإطلاق المنصة جاء بهدف تسهيل التواصل مع المستثمرين محليا وعالميا، وتمكينهم من التعرف على بيئة الأعمال في المملكة.

واستعرضت خلال الجلسة التي حضرها عدد من الوزراء، أهم مزايا قانون البيئة الاستثمارية والتي تضمنت تحديد المبادئ التي ترتكز عليها السّياسة العامَّة للاستثمار في المملكة، وتحديد حقوق المستثمرين وامتيازاتهم، وأهم الحوافز والإعفاءات التي أقرها القانون وتمنح للمشاريع الاستثمارية سواء داخل المناطق التنموية أو الحرة أو خارجها.

من جانبه، قال رئيس شركة نماء للاستثمار الاستراتيجية فارس بريزات، إن الأردن يمتلك فرصا واعدة من خلال رؤية التحديث الاقتصادي التي تستهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات وتوفير فرص العمل.

وأكد أن حل مشكلة البطالة لا يكون إلا من خلال المزيد من التوظيف بالقطاع الخاص، مشيرا إلى أن رؤية التحديث الاقتصادية وضعت أطرا واضحة للتعامل مع التحديات التي تواجه الاستثمار، خصوصا فيما يتعلق بكلف الطاقة والأراضي وكلف التمويل والبيروقراطية.

وأشار إلى أن القطاع السياحي يعد من أهم القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل للأردنيين، مؤكدا أهمية قانون الشراكة في أن يكون هناك إدارة للمواقع السياحية والأثرية.

وقال أمامنا فرصة ذهبية في القطاع السياحي في ظل حاجة العديد من المناطق السياحية والأثرية إلى الفنادق والمطاعم في تنشيط وترويج السياحة بالمملكة، مشيرا إلى أن إقامة فندق واحد يسهم بالمعدل في توفير 37 فرصة عمل، في حين أن المطعم السياحي الواحد يسهم في توفير 17 فرصة عمل.

وأكد بريزات، أن أي مشروع بالقطاع السياحي له أثر مباشر على تنمية المجتمع المحلي وتوفير فرص العمل، مشددا على ضرورة ربط المواقع السياحية الدينية الإسلامية والمسيحية مع بعضها البعض في عمليات الترويج.

من جانبها، قالت المديرة التنفيذية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني نسرين بركات، أن المنتدى أطلق ورقة عمل حول الاستثمار

بالمملكة، بهدف معرفة توجهات الاستثمار وأهم الدول التي يأتي منها، مشيرة إلى وجود ارتفاع مبشر بالاستثمارات، خاصة بالقطاع الصناعي الذي يعتبر من بين القطاعات المولدة لفرص العمل.

وبينت أن رؤية التحديث الاقتصادي، وضعت أهدافا واضحة من أجل تحقيق نمو اقتصادي وفرص عمل، ولا نستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال الاستثمار والتوجه نحو القطاعات المولدة لفرص العمل، مشددة على ضرورة توفير كل الدعم لوزارة الاستثمار بما يمكنها من القيام بدورها والترويج للأعمال واستقطاب الاستثمارات.

وأشارت إلى أن 50 بالمئة من الاستثمارات تأتي من الاستثمارات القائمة، وبالتالي لابد من التركيز على الاستثمار المحلي، ودعم المستثمر المحلي الذي يسعى دائما لتوسيع أعماله واستثماراته وتنويعها.

وأوضحت أن عملية استقطاب الاستثمارات عملية مترابطة وتحتاج تكاتف الجهود من الجميع، مشيرة إلى أن الحكومة قامت بخطوات مهمة لتوفير بيئة استثمارية محفزة، من حيث تطوير البيئة التشريعية وتوفير قواعد بيانات وإدخال التكنولوجيا التي تعتبر من أهم مقومات تحديث القطاع العام.

بدوره، قال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين ميشيل نزال، إن الاستثمارات السياحية هي المحرك الأساسي للقطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة لتوليد المزيد من فرص العمل.

وأشار إلى أن الأردن يزخر بالعديد من المقومات التي تمكنه من إقامة صناعات تحويلية كبرى، ما يتطلب التركيز على إنشاء شركات مساهمة عامة كبرى، بالإضافة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت إلى قصص نجاح لمشروعات اقتصادية أقيمت بالعديد من المواقع والمناطق الأثرية والسياحية وانعكست آثارها على المجتمع المحلي وقطاعات اقتصادية.

وشدد نزال، الذي يشغل كذلك منصب رئيس مجلس إدارة شركة المينا للفنادق والاستثمارات السياحية، على ضرورة إقامة استثمارات سياحية بمناطق شمال المملكة، الزاخر بالعديد من المواقع الجاذبة للسياح، لا سيما من دول الخليج العربي.

«دور القطاع المالي والمصرفي الأردني في الاقتصاد الأردني»

شركس : 17.5 مليار دولار احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية

قال محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، إن حجم احتياطي المملكة من العملات الأجنبية يبلغ 17.5 مليار دولار وهو

يغطي مستوردات المملكة لأكثر من 7 أشهر.

وتوقع شركس خلال الجلسة الثانية للمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، الذي افتتح اليوم السبت، ان تحافظ معدلات التضخم بالمملكة عند مستوى 2.7 بالمئة مع نهاية العام الحالي وهي نفس المستويات التي سجلتها خلال الأشهر السبعة الماضية من العام الحالي.

وقال شركس إن البنك المركزي لجأ الى رفع أسعار الفائدة في إطار الحرص على استقرار السياسة النقدية والحفاظ على هامش إيجابي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وأيضا للمحافظة على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة.

وبين شركس أن التضخم يعتبر عدوا للاستثمار والقوة الشرائية لأي دول واقتصادها لذلك كان لابد من البنوك المركزية ان تتخذ قرارات صارمة لمكافحة هذا التضخم.

وقال شركس ان العالم عندما بدأ يتعافى من تداعيات جائحة فيروس كورونا جاءت مشكلة سياسية بين اوكرانية وروسيا وزادت من الاختلال في جانب العرض في سلاسل الانتاج بسبب استمرار مشكلة سلاسل التوريد ما أدى الى وصول معدلات التضخم بالعالم الى مستويات غير مسبوقة خلال العام الماضي.

واكد شركس ان البنك المركزي الاردني هدفه الرئيس الحفاظ على الاستقرار النقدي الذي يعتبر الأساسي للاستثمار الكلي والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الاردني متوقعا انخفاض اسعار الفائدة عالميا خلال الربع الثاني من العام المقبل 2024 في حال استمرار تحسن المعطيات الاقتصادية بالولايات المتحدة الأميركية.

وبين ان معدلات التضخم المسجلة بالمملكة خلال العام الماضي كانت 4.2 بالمئة وهو الأقل بالمنطقة وهذا بفضل السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي، بالاضافة الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الخصوص للحفاظ على الاسعار بالسوق المحلية منها توفير مخزون من القمح يفوق 12 شهرا مما جنب الأردن التأثر بمستويات الاسعار العالمية التي وصلت الى 650 دولارا لكل طن قمح.
وقال «من اهم ثوابت الاستقرار النقدي هي استقرار سعر الصرف للدينار الاردني مقابل العملات الأجنبية ومكافحة التضخم مؤكدا ان الأردن نجح بهذا الخصوص.

واكد ان المحافظة على الاستقرار النقدي الاساس في تحفيز الاستثمار، مشيرا الى ان البنك المركزي لم يغفل النمو الاقتصادي حيث جرى توفير نوافذ تمويلية شملت قطاعات اقتصادية حيوية مرتبة بتشغيل الأردنيين.

واشار شركس الى أن البنك يستثمر بالموارد البشرية من بداية مرحلة الثانوية العامة من خلال المنح التي يقدمها للطلبة وذلك لتزويد البنك والمملكة بالخبرات الاقتصادية التي تحتاجها.

وبين ان الحولات المالية القادمة الى المملكة تخضع لقواعد عالمية تتعلق بمكافحة غسيل الأموال كغيرها من دول العالم وليس هنالك أية عوائق لدخولها في حال تقديم الأوراق المطلوبة.

واكد ان الاردن يتمتع باستقرار نقدي وثبات بسعر الصرف ولا يوجد أية قيود على حركة تنقل الأموال وهو ما أشارت إليه التعليمات التي صدرت أخيرا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي أشارت الى ان الجهاز المصرفي الاردني قوي ومتين ومستقر وقادر على تحمل الصدمات.

من جانبها، أكدت الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد ناديا السعيد استعداد البنوك العاملة بالمملكة المساهمة في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية التي تضمنتها رؤية التحديث الاقتصادي، ولا سيما المتعلقة بالصناعات القوية وذات القيمة المضافة التي يمكن أن تقود عجلة النمو الاقتصادي.

ولفتت إلى إن البنوك مستعدة لتوفير التمويل لهذه المشروعات من خلال تجمع بنكي وهذا ما تم سابقا مع الكثير من المشروعات التي تم تنفيذها بالمملكة، وأثبتت التجربة نجاحها، معبرة عن أملها بالإسراع في طرح العطاءات المتعلقة بمشروعات البنى التحتية واللوجستية التي جاءت ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

وأشارت السعيد إلى أن البنوك الأردنية تعتبر شريكا مهما بعملية التنمية بالمملكة من خلال التمويل والتسهيلات التي تقدمها لمختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.
وبينت أن البنوك تقدم كذلك خدمات متقدمة ومتطورة لكل الأنشطة الاقتصادية، إضافة لمشاركتها في الصناديق الاستثمارية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات المالية لكل النشاطات التجارية والاهتمام بالمدفوعات المالية والأنظمة الالكترونية.

من جانبه، أشار مدير عام البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، إلى أن البنوك بالأردن تملك خبرات كثيرة واذرعا تابعة متعددة وخبراء ومستشارين للتسهيل على المستثمرين ومساعدتهم على تجاوز التحديات التي تواجه عملية البدء بمشروعاتهم الاستثمارية.

ولفت البطيخي لدور البنك في تمويل المشروعات الاستثمارية المهمة، لاسيما بمجال الطاقة المتجددة وتوفير التمويل الأخضر والمستدام للكثير من المشروعات بالمملكة منذ عام 2010، بالاضافة للمشروعات الصديقة للبيئة، لافتا لتوجهات البنك نحو توليد الكهرباء وإعادة تدوير المياه المستخدمة في مرافقه.

بدوره، قدم المدير العام للشركة الأردنية لضمان القروض الدكتور محمد الجعفري، عرضا حول دور الشركة التي تأسست بمبادرة من البنك المركزي الاردني، في مساعدة الشركات وتوفير خدمات القروض، مبينا ان دورها ينصب على تيسير التمويل للشركات ولا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن الشركة تسعى لمواصلة توسيع فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم ضمانات إضافية ضمن برامجها القائمة وكذلك استحداث برامج جديدة خدمةً للاقتصاد الوطني والمشاريع الريادية بالمملكة.

ولفت إلى برنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية والذي يهدف الى تشجيع الصادرات الأردنية ودعم المنتجات الوطنية، ويستهدف جميع المصدرين بما فيهم المصدرون للمرة الأولى، وسيتم التركيز على الشركات متوسطة وصغيرة الحجم؛ للاستفادة من مزايا هذا البرنامج.

وبين أن البرنامج يغطي المخاطر التجارية والتي تتمثل بعدم دفع المشتري لاثمان البضائع وإفلاس المشتري ورفض استلام البضاعة المشحونة، والمخاطر غير التجارية وبعض القيود.

وأشار الجعفري للبرنامج الوطني للتمويل وضمان القروض لمواجهة أزمة جائحة كورونا، الذي أطلقته الشركة بالتعاون مع البنك المركزي في بدايات الأزمة عام 2020، اضافة لتمكين الرياديين، وصندوق رأس المال المغامر.

جلسة عمل تناقش الاستثمار في بورصة عمان

أكد المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظائفي، أهمية السعي لتطوير وتحسين أداء سوق عمان المالي وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين ومنافسة بالمنطقة.

وقال الوظائفي خلال الجلسة الثالثة للمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، الذي افتتح اليوم السبت، إن رؤية التحديث الاقتصادي تضمنت مبادرات عديدة من شأنها دعم وتحسين سوق عمان المالي، بالإضافة إلى خطة العمل الاستراتيجية التي تعمل إدارة شركة بورصة عمان على تنفيذها.

وبين أن بورصة عمان تسعى الى إعادة النظر بالضريبة المفروضة على الصناديق الاستثمارية وإلغاء الرسوم المفروضة على الإدراج في البورصة، لافتا إلى أن السوق المالي يعاني من نقص في السيولة وتحديات أخرى تتعلق بكلف الاقتراض والتمويل.
وبين الوظائفي، أن سوق عمان المالي شهد تطورا ملحوظا من حيث التحول الرقمي، والاستثمار العالي بالتكنولوجيا، مؤكدا وجود نظام إلكتروني عالمي من أجل مساندة وتعزيز تنافسية بورصة عمان.

ولفت الى وجود تطبيق خاص لمتابعة التداول بشكل مباشر بأدوات سهلة وسريعة، مبينا أن لدى شركة بورصة عمان خطة واضحة لضمان الجودة.

وبين الوظائفي خلال الجلسة التي جاءت بعنوان الاستثمار في بورصة عمان «الفرص والتحيات» التي أدارها الزميل الصحفي فايق حجازين، أن الاستثمار الأجنبي يشكل 48 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في بورصة عمان.

وأوضح أن الشركات المدرجة في السوق المالي والتي هي مرآة للاقتصاد، حققت أرباحا خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت 1.066 مليار دينار بعد الضريبة، ومن أصل 161 شركة أفصحت نتائجها حققت 106 شركات أرباح.

ولفت إلى أن عدد الشركات التي حققت أرباحاً صافية للنصف الأول من العام الحالي، من الشركات التي سلمت بياناتها بلغ 98 شركة، مقارنة مع 93 شركة حققت أرباحاً للنصف الأول من العام الماضي.

وأشار الوظائفي إلى أن عدد الشركات التي حققت خسائر من الشركات التي سلمت بياناتها بلغ 46 شركة للنصف الأول، مقارنة مع 51 شركة لنفس الفترة من العام الماضي.

بدوره، قال نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين محمد البلبيسي، إن الأردن يتمتع بنسب نمو إيجابي بنسب تصل الى 2.4 بالمئة، ولديه استقرار وجهاز مصرفي قوي ومتين وهذا أثر بشكل مباشر على الاستثمار والثقة.

ولفت البلبيسي إلى أن معظم الأرباح في بورصة عمان جاءت للتعويض عن فترة جائحة فيروس كورونا، مشيرا ألى ان الأرباح تتحقق بقطاع البنوك والتعدين وشركة مصفاة البترول الأردنية.

وبين أن انخفاض أعداد شركات المساهمة العامة إلى 170 شركة يتطلب معالجة الخلل الذي أدى إلى ذلك، مشيرا إلى أن الشركات الناجحة بالأردن هي من الشركات العائلية.

وقال إن عمولة البيع والشراء في سوق عمان المالي مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة، داعيا إلى ضرورة أن يكون هناك مزايا استثنائية لجعل سوق عمان المالي أكثر جاذبية.

من جهته، شدد الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال، بشار العمد، على ضرورة تشجيع الشركات نحو صناديق الادخار، وتوجيهها نحو الاستثمار في سوق عمان المالي، مؤكدا أن صناديق الاستثمارات المشتركة تعتبر ذات عائد عال.

وعرض الرئيس التنفيذي لشركة (Equiti)

الأردن، لطفي شاهين، الخدمات والبرامج التي تقدمها الشركة المتخصصة بمجال التكنولوجيا المالية ويعمل لديها 150موظفا، و85 بالمئة من ودائعها وعملائها هم مستثمرون من الخارج.

«التنمية المستدامة في المحافظات الأردنية»

كريشان يدعو المستثمرين المغتربين للاستثمار بالمحافظات

دعا نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية توفيق كريشان، المستثمرين المغتربين في الخارج إلى الانطلاق نحو المشروعات الاستثمارية خارج العاصمة والمتوفرة في المحافظات، والاستفادة من الحوافز المتعددة وتوفر الأيدي العاملة والأراضي بأسعار مناسبة.

وأكد كريشان خلال مشاركته، أمس الأحد، بأعمال اليوم الثاني من جلسات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، أن الأردن يتمتع بحالة فريدة من الأمن والأمان بالمنطقة وهذا أساس نجاح الاستثمار.

وأشار خلال جلسة حملت عنوان» التنمية المستدامة في المحافظات» إلى أن البلديات من أهم القطاعات المعنية بالعمل على دعم الاستثمار في مختلف مناطق المملكة وتحقيق التنمية من خلال إعطاء ومنح التراخيص للشركات والمستثمرين، إلى جانب مجالس المحافظات.

وأكد كريشان وجود العديد من المشروعات الاستثمارية متوفرة لدى البلديات، وأن هناك قرارا بعدم طرح وتنفيذ أي مشروع استثماري إلا بالشراكة مع القطاع الخاص، وأن تكون الإدارة من خلاله، مبينا أنه جرى تخصيص 40 بالمئة من موازنة مجالس المحافظات لمشاريع تنموية استثمارية.

ولفت إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي تشجع الاستثمار بمختلف أنواعه لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل وتجاوز تحديات تعيق الاستثمار، مبينا أن الحكومة أقرت حزمة قوانين وتشريعات هدفها تقديم الحوافز والمزايا لتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية.

وبحسب كريشان، سيجري خلال فترة وجيزة إطلاق المخطط الشمولي في محافظة عجلون لتكون منطقة سياحية، وسيطبق على مختلف مناطق المملكة، كما سيجري إطلاقه لمنطقة ناعور قبل نهاية العام والذي يحدد استعمالات الأراضي وطبيعة الاستثمارات.

وأشار إلى العديد من المشاريع الريادية لدى البلديات في مختلف محافظات المملكة بالتعاون مع البنك الدولي، منها في قطاعات الزراعة المائية والصناعات الغذائية

والملابس والخياطة والأسواق التراثية في عجلون وجرش.

من جهته، قال رئيس مجلس مفوّضي سُلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نايف الفايز، إن سلطة العقبة الخاصة تعي أن للقطاع الخاص دورا مهما في تنفيذ وإقامة مشاريع بالعقبة شاملة مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبين أن العقبة منطقة ريادية وناجحة بالنسبة لخطط الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص، وهنالك تغيرات بمجال البنية التحتية ومشروعات استثمارية مختلفة وجميع المقومات متوفرة سواء للمستثمرين الأفراد أو المؤسسات.

وأكد الفايز أن السلطة تؤمن بأن التشاركية هي أساس نجاح الاستثمارات؛ لذلك عملت على تمكين المستثمرين من خلال جملة من الحوافز التي تقدمها والتنافسية القائمة بالمنطقة، لتوفير الموانئ والمرافق اللوجستية وآلية اتخاذ القرار والبنية التحتية. ولفت إلى أن مؤشرات الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة جيدة بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر على العالم، عازيا ذلك للتسهيلات والحوافز وعملية التمكين ووجود اتفاقيات تجارية للمملكة تخدم أعمال المصدرين.

وأوضح أن العقبة هي مركز تصنيعي ولوجستي للانطلاق للأسواق الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض الضرائب، ولا سيما ضريبة الدخل التي تبلغ 5 بالمئة، إلى جانب سهولة الوصول لمختلف دول العالم سواء بالنسبة للبضائع أو المستثمرين.

وقال إن العقبة الخاصة بصدد تحديث المخطط الشمولي، وسيكون جاهزا خلال العام المقبل في مشاريع محددة؛ إما بالشراكة مباشرة مع القطاع الخاص أو طرحها كفرص أمام القطاع الخاص.

وأشار إلى وجود خطة لإعادة تطوير وتأهيل معبر الدرة بالإضافة إلى مطار الملك الحسين، وستكون ضمن مشاريع كبرى سيجري طرحها إلى جانب مناطق صناعية مختلفة تم تحديث البنية التحتية فيها.

وبين أن البنية التحتية في منطقة القويرة الصناعية ستكون الأولى من نوعها، وسيجري تزويدها بالغاز، وهنالك مستثمرون عملوا على حجز قطع أراض في المدنية، لافتا إلى أن المنطقة الجنوبية بحاجة إلى استثمارات عدة في مجال القطاع السياحي.

وبين الفايز أن الاستثمار في العقبة مفتوح أمام المستثمرين الأردنيين المغتربين والأجانب في ظل وجود فرص متنوعة وشاملة متاحة للاستثمار بقطاعات واعدة.

بدوره، أكد أمين عمان الدكتور يوسف الشوارية، أن الأمانة تفتح أبوابها للمستثمرين الأردنيين والأجانب للاستثمار في مشروعات عديدة تنوي تنفيذها لتعزيز إيراداتها والمساهمة في المنظومة الاقتصادية،

وتوفير احتياجات المدنية، والتي هي من مرتكزات خطتها الاستراتيجية للأعوام 2022 -2026 ، والتي أطلقت برعاية ملكية سامية.
وأوضح الشوارية أن الأصول التي تملكها الأمانة تصل إلى 2.2 مليار دينار، منها مليار دينار قابلة للاستثمار، مؤكدا أن لدى الأمانة تصورا واضحا حول المشروعات التي تحتاجها المدنية منها مركز للمؤتمرات ومدنية للملاهي ومسلخ.

وأوضح أن خطة الأمانة الاستراتيجية، تضمنت 4 محاور، وهي جودة الحياة، والبنية التحتية، والاستثمار، والتشريعات، وتشتمل على 212 مشروعا لتحقيق 30 هدفا استراتيجيا و15 غاية بكلفة مليار دينار.

وبين أن الأمانة تسهم في تطوير بيئة الاستثمار بالعاصمة من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين، وتقديم خدماتها إلكترونيا إلى جانب تأسيس شركة رؤية عمان للاستثمار والتطوير كذراع استثماري تطويري.

وأشار إلى أن الامانة وقعت اتفاقيات، منها إيجار أراض مشروع الرعاية الصحية باستثمار متوقع قيمته 280 مليون دينار، ومذكرات تفاهم مع مستثمرين بهدف إعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ مشروع مدينة السيارات بحجم استثمار 70 مليون دينار على أرض مساحتها 900 ألف متر مربع بمنطقة الماضونة.

وأكد أمين عمان أنه بإمكان أي مستثمر التواصل مع شركة رؤية عمان والتفاوض المباشر معها حول أي مشروع استثماري بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات وبكل شفافية، مبينا أن المشروعات تتراوح بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة وبقيمة مليون و400 مليون دينار.

ولفت إلى أن الأمانة تركز على مشروع إدارة النفايات نظرا لأهميته، والدراسات الفنية والمالية ستنتهي نهاية العام الحالي ليصار طرحه للاستثمار بهدف تحويل النفايات إلى طاقة، بالإضافة إلى تحويل عمان لمدينة ذكية، وتنفيذ مشروع إدارة المرور الذكية، ومركز القيادة والتحكم الذي سيكون مشروعا على مستوى وطني.

وقال إن الامانة تسعى ليكون لها دور حقيقي في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل، استجابة للتوجيهات الملكية السامية وتحقيق الأهداف الوطنية.

الجيل الخامس والآفاق الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السرحان: «الجيل الخامس يعتبر نقطة تحول مهمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعالم».

أكد رئيس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات م.بسام السرحان أن وبين السرحان أن خدمات الجيل الخامس تمكن من إدارة الموارد بشكل فعال ورفع جودة الخدمات مؤكدا أهمية الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأشار إلى أن أبواب الهيئة مفتوحة أمام المستثمرين وتزويدهم بأي معلومات يحتاجونها الى جانب تقديم المشورة والنصح لهم حول أي مشروع يرغبون في تنفيذها بالمملكة.

وأوضح السرحان ان الهيئة تعتبر الجهة التنظيمية المعنية في منح التراخيص والإجراءات التنظيمية للقطاع ، مبينا ان الهيئة مسؤولة أيضا عن قطاع البريد لتداخله مع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتسويق الإلكتروني وهنالك العديد من الفرص المساندة لهذا القطاع.

وأكد أن الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كبيرة وتعود لمستثمرين من دول شقيقة وصديقة وشركات أردنية مشيرا الى ان هنالك نقاشا حول مشروع قانون حماية البيانات الشخصية من أجل تنظمها متوقعا ان يكون هنالك طلب كبير على البيانات.

وشدد مدير عام شركة الناي للاستشارات المعلوماتية والاتصالات م.إياد خرمة على ضرورة وجود ملحق للاستثمار في مختلف سفارات المملكة للتواصل المباشر مع المستثمرين الأردنيين ومتابعتهم واطلاعهم بالفرص والمشاريع المتاحة بالمملكة.

وأكد خرمة ان تقنية المعلومات هي الممكن لجميع القطاعات مبينا ان الاستثمار في قطاع الاتصالات يعتبر من أهم الاستثمارات خلال العقد المقبل.

ولفت إلى أهمية الاستثمار في شبكات الألياف الضوئية وخدمات الجيل الخامس مبينا أن الكوادر البشرية الأردنية لها بصمات واضحة من خلال تواجدهم في مختلف دول العالم.

توطين استثمارات المغتربين الأردنيين في الخارج

أبو عودة: تسهيل عمل الشركات الأردنية للوصول المشاريع الاستثمارية

دعا سعيد أبو عودة من شركة قطر للاستثمار وتطوير المشاريع القابضة (كيبكو) إلى ايجاد وحدات اقتصادية استثمارية بالسفارات الأردنية العاملة بالخارج بهدف التواصل مع المغتربين الأردنيين وتسهيل عمل الشركات الأردنية للوصول الى الفرص والمشروعات القائمة وبخاصة دول الخليج العربي.

وأشار أبو عودة إلى ضرورة أن تعمل الوحدة على فتح الآفاق للشركات الأردنية الصناعية والخدمية لتجد مكان لها في خارج المملكة وبما ينعكس على استثمارتها القائمة بالمملكة وتوفير فرص العمل داعيا بضرورة

السماح للمغتربين الأردنيين للمشاركة في الانتخابات البرلمانية وبما يعزز من تواصلهم مع الوطن.

وأشار م.ايمن عياش الشريك الإداري في شركة (oryx) في استراليا للفرص الكبيرة المتوفرة بقطاع التعدين والسيما تلك التي وردت في رؤية التحديث الاقتصادي مشيرا إلى الجهود التي تبذل لتأسيس الشركة الوطنية للتعدين.

وشدد رئيس مجلس الأعمال الأردني في دبي احسان القطاونة على ضرورة الذهاب إلى المستثمرين خارج المملكة والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة ولا سيما قطاع الاتصالات وتكنولويجا المعلومات.

وأكد القطاونة أهمية التركيز على خدمات ما بعد الاستثمار واستقرار التشريعات والانظمة الناظمة للاستثمار وان تكون المشروعات مدروسة من بيوت خبرة عالمية.

وأشار إلى أن الأردن يعتبر «منجم ذهب» لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار والذكاء الاصطناعي والتطبيقات الحديثة لافتا للجهود التي قدمتها الشركات لتطوير واتمتة غالبة الخدمات في دول الخليج العربي.

ودعا رئيس مجلس إدارة اثمار لإدارة الشركات د.محمود فريحات إلى الإسراع في اقامة اتحاد لغرفة التجارة والصناعة لتوحيد مرجعيات القطاع الخاص بالإضافة إلى ضرورة انخراط المغتربين الأردنيين في الحياة السياسية من خلال الانتساب للأحزاب.

وأشاد رئيس مجلس إدارة شركة (ال اف اس) البحرين طارق الذيب بالجهود التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني لدعم الاستثمار وتغير الفرص للاقتصاد الوطني مشددا على ان يكون هنالك مرونة اكبر عند منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية.

وأشار الذي بدأ استثماره في المملكة في الفترة الأخيرة إلى أن الأردن بدأ مرحلة تغيير واضحة في ثقافة الاستثمار ولا سيما لجهة تطوير الخدمات الإلكترونية والتسهيل على المستثمرين لإنجاز معاملاتهم.

«رجال الأعمال» يوصون بإنشاء قرية للمغتربين بحوافز لتشجيعهم على إقامة مشروعات اقتصادية

أوصى المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج بضرورة إصدار قانون للمستثمرين الأردنيين المغتربين لتأمين الحماية القانونية لهم في الخارج تحت مسمى «قانون المستثمرين الأردنيين المغتربين».

كما أوصى المؤتمر في توصياته التي تلاها عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين م.يسري طهبوب في ختام أعماله أمس الأحد بأهمية إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمغتربين الأردنيين وإصدار الصندوق الاستثماري وسندات خاصة للمغتربين بالإضافة الى منح وزارة الاستثمار مزيدا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ورفدها بالكوادر للنهوض بالعملية الاستثمارية، ولتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي.

وشددت توصيات المؤتمر الذي عقد في عمان على تفعيل دور السفارات والبعثات الدبلوماسية في الترويج للفرص الاستثمارية وفق خطط استراتيجية، وأن تكون الجمعية ضابط ارتباط مع المغتربين ووزارة الاستثمار وإيجاد بدائل وخطوط تمويل خاصة بالمشاريع التنموية لتجنب ارتفاع أسعار الفوائد وتعثر المشاريع القائمة وإلغاء الضريبة على المتاجرة في الأسهم والسندات المدرجة في بورصة عمان.

وأكد المشاركون في توصياتهم على ضرورة تبسيط إجراءات انشاء الشركات المساهمة العامة وتخفيض رسوم التأسيس والإصدار والإخراج والترويج للاستثمار في بورصة عمان في مختلف الأسواق المالية بما في ذلك دول الخليج العربي.

وطالبوا بمزيد من الحوافز لمشاريع الاقتصاد الأخضر في مجال التنمية المستدامة في المحافظات الأردنية؛ بالاضافة الى تبسيط إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية لدى كل من وزارة الإدارة المحلية، ووزارة البيئة، وأمانة عمان، وسلطة العقبة الخاصة في المحافظات الأردنية.

وشددوا على ضرورة التوسع بالاستثمار في الطاقة المتجددة في ضوء التطور الهائل في العالم في تكنولوجيا الطاقة، وخاصة في معالجة النفايات بالإضافة إلى تفعيل دور وزارة الخارجية في الاتصال مع المغتربين في دول إقامتهم، وتمكين المغتربين الأردنيين في الخارج من المشاركة في حقهم الدستوري بانتخاب مجلس النواب.

وشكر رجال الأعمال الأردنيين في أنحاء العالم جلالة الملك عبدالله الثاني على رعاية المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج.

تحديات الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان

لقد حظيتُ بشرف المُشاركة في العديد من الندوات والاجتماعات والخلوات التي بحثت كيفية تنشيط وتعميق سوق رأس المال في الأردن، وكان الحديث يتطرق بشكل دائم إلى الاستثمار الأجنبي ووسائل تعزيزه وتَنشيطه لما له أثر مُباشر في زيادة السيولة في السوق وَالمساعدة في زيادة فعالية السوق وكفائته من ناحية التسعير وأحجام التداول.

ومن الجدير بالذكر أنَّ حوالي 48% من أسهم الشركات المُدرجة في بورصة عمّان مملوكة لمساهمين غير أردنيين، من مؤسسات وبنوك وصناديق استثمار أجنبية، مما يشير إلى أنَّ الاستثمار الأجنبي حاضرٌ وفعّال في السوق، بالرغم من تركّز هذه الاستثمارات في قطاعات محددة كالبنوك والاتصالات والتعدين. وبالرغم من أنّ هذه النسبة مرتفعة، إلاّ أنّ أغلب هؤلاء المستثمرين لا يشاركون في النشاط اليومي لبورصة عمّان، بل يتميز استثمارهم بأنه استراتيجي وطويل الأمد، فيكون أثره على زيادة السيولة والكفاءة في السوق محدود بشكل كبير.

ولدى التعمق أكثر في غياب الاستثمارات الأجنبية النشطة والفعّالة يجد الباحث عدة أمور تتفاوت بأهميتها، ولكنها بالمجمل تُشكّل العوائق التي تؤدي إلى عزوف هذه الاستثمارات عن دخول السوق.

أول الأمور التي تتبادر إلى الذهن هو تصنيف بورصة عمّان ضمن الأسواق الناشئة (Frontier Market)، وهذا التصنيف يحدد قدرة الكثير من المستثمرين الأجانب وخصوصاً المؤسسات من الاستثمار في الأردن، حيث تتطلب السياسات الاستثمارية لأغلب هذه الجهات الاستثمار في الأسواق نامية (Emerging Market) فقط. ويعتمد هذا التصنيف على عدة عوامل تتعلق بالقيمة السوقية، وعدد الشركات الكبرى، وحجم التداول وغيره من العوامل التي قد تكون خارج سيطرة الجهات الرسمية ومؤسسات سوق رأس المال.

كما يعتبر غياب البنوك العالمية التي تقدم خدمة الحفظ الأمين (Custodians) من العوائق المهمة لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن. فقد كان في الأردن سابقاً عدد من البنوك العالمية والمصنّفة التي تقدم هذه الخدمة، ولكن –وللأسف الشديد–، ونتيجة لقرارات استراتيجية على مستوى إدارات هذه البنوك خرجت جميعها من السوق. وبالرغم من قيام عدد من البنوك المحلية بتقديم هذه الخدمة، إلاّ أنّ وجود بنك أجنبي مصنّف عالمياً يعتبر أمراً

السيد بشار العمد
الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال للاستثمار

أساسياً للاستثمار في أيّ سوق ناشئة أو نامية للمستثمرين الأجانب.

كما تعتبر متطلبات الإفصاح المعمول بها في الأردن من أسباب عزوف المستثمرين الأجانب، فبالرغم من التقدم الكبير الذي حدث في مجال إفصاح الشركات المساهمة العامّة والتشريعات المتقدمة التي تم اعتمادها من قبل هيئة الأوراق المالية وبورصة عمّان، إلاّ أنّ إفصاح الشركات مازال بعيداً عن معايير المستثمرين الأجانب من جهة عقد لقاءات دورية مع المحللين الماليين والباحثين للغوص في أداء الشركات وقوائمها المالية، إلى نشر توقعات الشركات الربعية للمبيعات والأرباح وخططها المستقبلية.

ونذكر أخيراً غياب الصناديق الاستثمارية بشكل كامل في السوق الأردنية، والتي تشكل أداة استثمارية مهمة للمستثمرين وخصوصاً الأجانب، حيث أنها تعتبر الطريقة الأمثل والأسهل للدخول إلى أي سوق مالي جديد، دون الحاجة إلى دراسة أداء الشركات بالتفصيل كل على حدة، ودون التعرض إلى مخاطر شح السيولة وَمحدودية أحجام التداول.
إنّ الحديث عن مُعيقات الاستثمار الأجنبي حديث طويل ومتشعب، ولا يمكن اعتبار ما سبق وصف شامل للمعيقات الموجودة أو وصفة سحرية للعلاج، ولكنني أختم بالقول بأنّ أهم العوامل الواجب توفرها للنجاح في استقطاب المستثمرين الأجانب، هو استقطاب المستثمر المحلي أولاً، من بنوك وصناديق استثمار وصناديق تقاعد، وشركات تأمين وانتهاءً بالأفراد. فلا بد في بادىء الأمر من البحث في سبب ابتعاد المستثمر المحلي وتوجهه نحو الأسواق المجاورة أو العالمية أو التداول بالعملات أو المعادن، وفقدان الاهتمام في بورصة عمّان.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اجتماع هيئة تنمية الصادرات السعودية

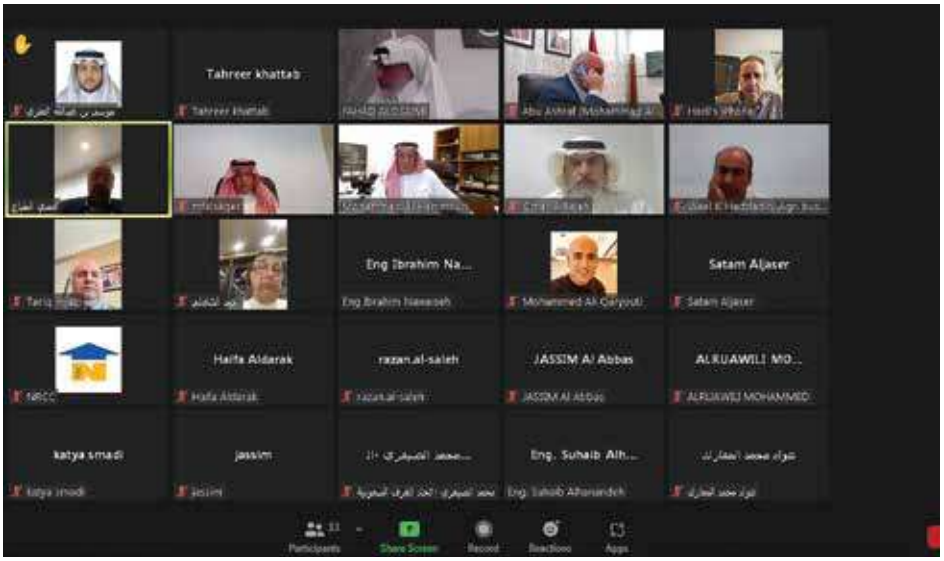

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في لقاء بتنظيم من مجلس الأعمال السعودي الأردني في مجلس الغرف السعودي للتعريف بهيئة تنمية الصادرات في المملكة العربية السعودية، افتراضياً عبر وسائل التواصل المرئي بمشاركة واسعة من أعضاء الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، للإطلاع على المزايا والخدمات التي تقدمها الهيئة للصناعة السعودية والتجارة في مختلف دول العالم.

ورحب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بعقد مثل هذه اللقاءات لما فيه مصلحة الاقتصاد ومجتمع الأعمال في البلدين الشقيقين، مؤكداً ضرورة ربط الأردن والسعودية بسكة حديد لتعظيم التبادل التجاري بين البلدين، وسهولة نقل السلع والخدمات للمنتج والمستهلك الأردني والسعودي بتكلفة أقل.

واستمع المشاركون إلى شرح مفصل من ممثلي هيئة تنمية الصادرات في المملكة العربية السعودية حول الخدمات التي تقدمها الهيئة بما في ذلك: خدمات تطوير المصدرين التي تتضمن الحسابات الاستراتيجية، والحوافز، والتدريب، وتقييم المصدرين والتقييم التفصيلي. خدمات ترويج الصادرات والتي تتضمن المشاركة في المعارض والبعثات التجارية، والفرص التصديرية. خدمات بيئة التصدير والتي تتضمن معالجة التحديات ودراسة الأسواق المستهدفة. الترويج للشركات والمنتجات من خلال برنامج «صنع في السعودية»، والتواصل مع الجهات الحكومية، وتبادل المعرفة، وإقامة وورش عمل.

كما وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع الهامة لقطاع الصادرات من كلا البلدين، واقترح المشاركين ضرورة إنشاء منطقة حرة قريبة من الأردن بحيث تعطي فرصة لرجال الأعمال الأردنيين والدول القريبة بالاستثمار فيها والاستفادة منها.

الأردني الكويتي يحقق أعلى أرباح، وأعلى نسبة نمو في موجوداته منذ تأسيسه

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

تشير البيانات المالية المرحلية الموحدة التي أعلن البنك الاردني الكويتي عنها في نهاية الربع الثالث من هذا العام إلى أن البنك حقق قفزات واضحة في جميع بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وفي حجم أرباحه الصافية والتي بلغت 72.1 مليون دينار، بزيادة عن الأرباح المتحققة خلال نفس الفترة من العام السابق.

كما نما صافي قيمة الموجودات لدى البنك ليبلغ 5,072 مليار دينار، بزيادة عن العام الماضي بنسبة 43%، وقد بلغت قيمة حقوق الملكية العام الماضي مبلغ 477.6 مليون دينار وأصبحت 702.8 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من هذا العام، أي بنمو نسبته 47.2%، كما نمت الودائع والتأمينات النقدية بنسبة 40.9% حيث أصبحت 3,574 مليار دينار كما نمت التسهيلات بنسبة 5.6% وأصبحت 2,030مليار دينار.

وقد أكد المهندس ناصر اللوزي رئيس مجلس إدارة البنك على أنه يعتز بهذه النتائج التي تعبّر عن نمو استثنائي في كافة بيانات البنك وتبشر بالمزيد، مؤكداً على أن الاستراتيجية الموثقة والمعتمدة التي يتبناها البنك والشاملة لجميع أصعدة العمل المصرفية والاستثمارية والتكنولوجية والإدارية، قد أسهمت في تحقيق هذا النجاح.

وبدوره أكد الرئيس التنفيذي للبنك السيد هيثم البطيخي على أن الأرقام المتحققة ونسبة النمو العالية قد ترافقت جميعها مع الحفاظ عى متانة الوضع المالي للبنك، حيث حافظ الأردني الكويتي على نفس المستوى الجيد من كفاية رأس المال التنظيمي حيث بلغت النسبة 17.56%، كما رفع جميع نسب المخصصات المقابلة للتعرضات الائتمانية لتكون مطمئنة وكافية لمواجهة أية مخاطر.

وختم البطيخي بتوجيه الشكر لعملاء البنك ومساهميه على ثقتهم، كما شكر إداريي البنك وموظفيه على جهودهم وتفانيهم في خدمة مؤسستهم، ووجه شكراً خاصاً إلى البنك المركزي الأردني وأكد حرصه على الإمتثال لجميع تعليماته التي تهدف لحماية ودائع العملاء ودعم الإقتصاد الوطني، كما ابدى امتنانه لهيئة الأوراق المالية وسوق عمان المالي وكافة الجهات الرقابية في الأردن والعراق.

بحث آفاق التعاون الأردني العُماني في المجال الاستثماري

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع مع سعادة القائم بالأعمال في سفارة سلطنة عُمان في الأردن المستشار الدكتور يعقوب الرقيشي، تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

حيث أكد الطباع أن الروابط التاريخية والثقافية بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان المترسخة، ستعزز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق تطورات إيجابية في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الاستثمارات البينية، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، والتعليم.

وقال الطباع أن هذه العلاقات تستند إلى تبادل المصالح المشتركة والرغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي. وقد شهدت الفترة الأخيرة توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية تهدف إلى تعزيز تدفقات التجارة وتوسيع الفرص الاستثمارية بين البلدين، مقدماً الدعوة إلى رجال الأعمال العُمانيين إلى زيارة الأردن والإطلاع على فرص الاستثمار.

من جانبه، صرح الرقيشي أنهم ملتزمون بتعزيز التعاون الثنائي مع سلطنة عُمان في عدد من القطاعات في إطار تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، وتعتبر الأردن من أهم الشركاء لسلطنة عُمان، ونعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية وتبادل الخبرات من أجل تحقيق تطور مستدام يعود بالنفع على البلدين، مؤكداً استعداد سفارة سلطنة عُمان إلى تقديم كافة التسهيلات لتدفق الاستثمارات بين البلدين.

وأعرب الرقيشي عن تفاؤله بشأن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قائلاً: «تمتاز العلاقات بين سلطنة عُمان والأردن بالروح التعاونية والاهتمام المشترك في تطوير العلاقات الاقتصادية ونحن نعمل على توسيع نطاق التعاون لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار في ضوء ما ستشهده المملكة من تطور وتقدم هائل في البنية التحتية».

وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام 2022 بلغ حجم الصادرات بين الأردن وسلطنة عُمان بلغ ما يقارب 51.1 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة المستوردات 40.8 مليون دولار أمريكي، بينما سجل الميزان التجاري بين البلدين مؤشر إيجابي في عام 2022 بقيمة 10.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021 حيث سجل مؤشر سلبي بقيمة 4.8 مليون دولار أمريكي.

كما وحضر اللقاء من أعضاء مجلس إدارة الجمعية المهندس عبدالرحيم البقاعي، والمهندس عبدالحليم عابدين، والسيد صلاح الدين البيطار، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن و عُمان (2020-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	60.9	87.7	148.6	- 26.8
2021	74.6	79.4	154	- 4.8
2022	51.1	40.8	91.9	10.3

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى عُمان (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصيدلانية	11.9
الخضروات الصالحة للأكل وبعض الجذور والدرنات	9.2
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	6.7
أسمدة	5.5

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من عُمان (2022)	قيمة الواردات مليون دولار
البلاستيكات	11.0
الزجاج والأواني الزجاجية	5.3
حديد وفولاذ	4.6
مستحضرات صالحة للأكل متنوعة	2.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية

الاستثمارات العُمانية في بورصة عمان (2020-2022)

العام	الترتيب	عدد الأوراق المالية مليون ورقة مالية	القيمة الإجمالية مليون دولار
2020	17	22	104.5
2021	23	9	58.1
2022	23	9	57.5

*المصدر: مركز ايداع الأوراق المالية في الأردن.

بحث تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتعاون الثنائي بين المملكة والباكستان

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع السفير الأردني لدى الباكستان سعادة الدكتور معن خريسات، لبحث وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وبحث فرص جديدة للشراكة الاقتصادية بحضور المدير العام للجمعية السيد طارق حجازي، في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

وتطرق الطباع إلى مجموعة من المواضيع الهامة المتعلقة بالتعاون المشترك والشراكة بين البلدين في مجالات متعددة بما في ذلك المجال الاستثماري والاقتصادي، كما تم التأكيد على أهمية تعزيز التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين.

وأشار الطباع إلى أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين، حيث أن العلاقات الأردنية – الباكستانية يعود تاريخها إلى أكثر من 60 عاما، وتشمل العديد من مجالات التعاون. وأكد أن العلاقات المشتركة التاريخية في مختلف المستويات دليل على عمق العلاقات الثنائية للبلدين الصديقين والحرص المستمر على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكد أهمية الدور التشاركي بين الأردن والباكستان.

من جانبه، قدم خريسات تقديره العميق لدور الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة وباكستان وأكد على استعداد السفارة لدعم هذه الجهود، والتزامها بتعزيز التعاون الثنائي في المجال الاستثماري بين الأردن بما في ذلك الترويج للفرص الاستثمارية في المملكة.

وأعرب خريسات عن مدى تفاؤله بشأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأنهم ملتزمون بتعزيز التعاون الثنائي في عدد من القطاعات في إطار تعزيز آفاق الدبلوماسية الاقتصادية، وسيعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية وتبادل الخبرات من أجل تحقيق تطور مستدام يعود بالنفع على البلدين، مؤكداً استعداد السفارة إلى تقديم كافة التسهيلات لتدفق الاستثمارات بين البلدين.

وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام 2022 بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والباكستان ما يقارب 39 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021 حيث بلغ ما يقارب 53 مليون دولار أمريكي، بينما سجل الميزان التجاري بين البلدين مؤشرات سلبية في عامي 2022 و 2021، حيث بلغ في عام 2022 ما يقارب (-14.6) مليون دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021 والذي بلغ (-9.5) مليون دولار أمريكي.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

جهّزت بيتك للشتا ولا لسه؟

قسّط فواتير الديزل مع بطاقات ماستركارد الائتمانية وبفائدة 0% على 12 شهر.

*خاضع لشروط وأحكام البنك

06-5200999

بحث التعاون الاقتصادي بين المملكة وجمهورية التشيك

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع السفير التشيكي لدى المملكة اليكساندر سبوريش، لبحث آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين وتعزيز العلاقات الثنائية، في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

وأكد الطباع والسفير التشيكي الحرص على تنمية العلاقات الأردنية التشيكية والارتقاء بالتعاون الاقتصادي بين البلدين إلى مستويات عالية، حيث أن البلدين تربطهم علاقات تاريخية تعود إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي، و أشار الطباع على أهمية الدور التشاركي بين الأردن والتشيك، وحرص الجمعية على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، وأشار الطباع على أهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث أن المؤشرات لا تعكس عمق العلاقة الأردنية التشيكية.

وأعرب الطباع عن أهمية تسهيل فرص الاستثمار المشترك، حيث أن الأردن تتمتع بمزايا استثمارية عالية ومنطقة جاذبة للاستثمارات، تتيح فرص للمستثمرين التشيكيين في الاستثمار في المملكة، وحث على عرض الفرص الاستثمارية القائمة في التشيك للمستثمرين الأردنيين.

من جانبه، أكد سبوريش على استعداد بلاده لتعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وتقديم الدعم اللازم لتحقيق نجاح المشاريع المشتركة، مقدراً دور الأردن في مواجهة التحديات الاقتصادية وذلك من ضغط اللجوء المستمر، ونسب البطالة المرتفعة بين المجتمع الأردني رغم وجود العمالة الأجنبية بنسب مرتفعة.

وأكد على دور السفارة التشيكية في تقديم الدعم للمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مختلف القطاعات، حيث أشاد في قطاع الطاقة والقطاع الطبي والتعليم في الأردن وأبدى اهتمام الجانب التشيكي في الاستثمار في تلك القطاعات، وأكد على تعزيز التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات بين البلدين.

وتشير الإحصاءات إلا أنه في عام 2022 بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والتشيك ما يعادل 28.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021 حيث بلغ 34.4 مليون دولار أمريكي، وبلغت صادرات الأردن إلى التشيك في عام 2022 ما يعادل 0.86 مليون دولار أمريكي، وبلغت الواردات ما يعادل 27.3 مليون دولار، مسجلاً عجز في الميزان التجاري بقيمة 27.2 مليون دولار أمريكي.

وقد حضر اللقاء من أعضاء مجلس إدارة الجمعية المهندس عبدالحليم عابدين، السيد أيمن علاونة، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن و التشيك (2021-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2021	0.32	33.5	34.4	-33.2
2022	0.86	27.3	28.2	-27.2

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى التشيك (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
الزجاج والأواني الزجاجية	0.22
الآلات والمعدات الكهربائية	0.21
التبغ والتبغ المصنع	0.19

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من التشيك (2022)	قيمة المستوردات مليون دولار
الآلات والأجهزة الميكانيكية	10.9
المركبات غير عربات السكك الحديدية	3.1
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها؛ مسجلات الصوت وأجهزة إعادة الإنتاج والتلفزيون	1.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية

رجال الأعمال تدعو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

أكد رئيس لجنة العمل والتنمية في مجلس الاعيان العين عيسى حيدر مراد، ضرورة توفير كل الدعم لأصحاب الأعمال بما يمكنهم من توسيع استثماراتهم وتوليد فرص العمل بما يتوافق مع برامج رؤية التحديث الاقتصادي.

وأشار العين مراد خلال لقاء، امس، جمع اعضاء من اللجنة مع مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إلى أن التحديات الاقتصادية تتطلب تعميق التشاركية بين القطاعين العام والخاص لتجاوزها، مشيدا بالجهود التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني لاستقطاب الاستثمارات للمملكة.

وأشاد بعمل الجمعية التي جاء تأسيسها برغبة ملكية سامية لتحقيق بيئة مناسبة لتمكين القطاع الخاص وتطوير عمله الامر الذي يحفز الاستثمار ويحقق النمو الاقتصادي في المملكة، مبينا أن اللقاء يأتي ضمن الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجنة العمل والتنمية للاطلاع على واقع سوق العمل وفهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص.

وشدد العين مراد خلال اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية، على ضرورة التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والتوجه نحو التعليم التقني والمهني والتنسيق مع الحكومة في دراسات متطلبات ومهارات سوق العمل المطلوبة بفعل اشباع السوق بالتخصصات الجامعية.

بدورهم، أكد أعضاء اللجنة أن اللقاء يأتي لتعزيز عمل القطاع الخاص والتواصل المستمر لمراجعة السياسات والقوانين المتعلقة بالعمل وارتباط جمعيات الاعمال مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية

وتحفيز الاستثمار، وتخفيف نسب البطالة من خلال التشاركية مع القطاع الخاص.
من جانبه، أكد رئيس الجمعية حمدي الطباع أن البطالة من أهم القضايا التي تؤرق المملكة، ما يتطلب أن يكون جهد تشاركي من مختلف الجهات لوضع حلول ناجعة لها، مشددا على ضرورة ان تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل والتركيز على التخصصات المطلوبة.

وبين أن الجمعية تعنى بتشجيع الاستثمار والترويج للفرص الاستثمارية بالمملكة ما يسهم باستقطاب المزيد من الاستثمارات، مشددا على ضرورة تسهيل الاجراءات أمام المستثمرين وأصحاب الأعمال.

ولفت الطباع إلى جملة توصيات وضعتها الجمعية تتعلق بسوق العمل، منها إعادة النظر في سياسات العمل المعمول بها لتحفيز الاقتصاد، ودعم ريادة الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة وانشاء قاعدة بيانات شاملة وتحسين بيئة العمل وإعادة النظر بمخرجات التعليم الجامعي وتدريب العمالة المحلية.

إلى ذلك أكد أعضاء مجلس ادراة الجمعية أن القطاع الخاص يعمل على تشغيل القوى العاملة والحاجة ماسة لتدريب الأيدي العاملة لتكون على ذات قدرة عالية لتشغيل القطاعات والشراكة في القطاع العام بحاجة لتكون من خلال العمل على البنية التحتية والتخفيف في أعباء الطاقة وتوفير النقل لتيسير عمل القطاع.

وحضر الاجتماع الأعيان، الدكتورة ميسون العتوم، والدكتور إبراهيم الطراونة، والمهندس خالد رمضان، وسمير بينو، وأعضاء مجلس إدارة الجمعية عبدالرحيم البقاعي، وميشيل نزال، ويسري طهبوب، وعبد الحليم عابدين، وأيمن علاونة، ومديرها العام طارق حجازي.

بحث تعزيز الروابط الاقتصادية مع سلطنة عُمان خلال لقاء رئيس غرفة صناعة وتجارة محافظة ظفار

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع رئيس وفد غرفة تجارة وصناعة محافظة ظفار في سلطنة عُمان الشيخ نايف بن حامد فاضل ، في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

وتمحور الاجتماع حول عدة محاور أساسية حيث يتم التعرف على فرص الاستثمار المشتركة في القطاعات المختلفة بين البلدين، وتبادل الخبرات في مجالات الأعمال والتجارة، وتطوير استراتيجيات لتعزيز التجارة الثنائية بين البلدين.

وأكد الطباع على أهمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الأردن وسلطنة عُمان، وتعزيز العمل المشترك نحو الاستثمار وتوسيع نطاق التجارة بين البلدين حيث أن الأردن بلد منفتح ويتمتع بعلاقات مع العديد من الدول العربية، وحث على ضرورة تحفيز المشاريع المشتركة والاستثمارات الواعدة بين البلدين، وقد شهدت الفترة الأخيرة توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية تهدف إلى تعزيز تدفقات التجارة وتوسيع الفرص الاستثمارية بين البلدين، مقدماً الدعوة إلى رجال الأعمال العُمانيين إلى زيارة الأردن والإطلاع على فرص الاستثمار والمشاريع التجارية بين البلدين، حيث رحب بأي شراكات قادمة.

ومن جانبه، أكد الشيخ فاضل على عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ورحب بأي استثمارات في سلطنة عُمان وبالأخص في محافظة ظفار حيث تتميز السلطنة بحوافز استثمارية عديدة ومنها الإقامة الذهبية لمدة 10 سنوات والإقامة الفضية لمدة ٥ سنوات، وأيضا حرية التملك للمستثمر الأجنبي، وتضم محافظة ظفار عشر ولايات تتميز بالسياحة ، وشجع فاضل على زيادة الاستثمارات والمشاريع التجارية من خلال رجال الأعمال في الأردن وسلطنة عُمان، حيث رحب بإستقبال وفد من رجال الأعمال الأردنيين إلى محافظة ظفار بشكل خاص والسلطنة بشكل عام.

كما وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع الهامة من قِبل أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين ووفد غرفة تجارة وصناعة محافظة ظفار في مجال الصناعة والتجارة بين البلدين، والتباحث في المشاريع الاستثمارية في كافة القطاعات بين البلدين.

وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام 2022 بلغ التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب 91.9 مليون دولار، مقارنة مع عام 2021 حيث بلغ مايقارب 154 مليون دولار، وتشير الإحصاءات أنه يوجد إمكانيات التصدير غير مستغلة في تصدير الحيوانات الحية إلى سلطنة عُمان بما يقارب 20 مليون دولار، والمنتجات الصيدلانية بلغ ما يقارب 1.8 مليون دولار إمكانيات التصدير الغير مستلغة منها إلى سوق سلطنة عُمان، بينما الأسمدة بلغ 4.3 مليون دولار صادرات غير مستغلة إلى سوق سلطنة عُمان.

كما وحضر الاجتماع من أعضاء من مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس عبدالرحيم البقاعي، ميشيل نزال، عبدالحليم عابدين، صلاح البيطار، والمدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي.

الطباع: الذكاء الاصطناعي شريك استراتيجي في تطوير قطاع الأعمال

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية الأكاديميين الأردنيين ورشة عمل حول دور الذكاء الاصطناعي بحضور عدد من رجال الأعمال والأكاديميين، لإبراز الفرص الكبيرة التي من الممكن أن تعمل على تطوير الأعمال.

بدوره أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في كلمته الافتتاحية على أهمية الذكاء الاصطناعي في عصرنا الحالي حيث يمثل فرصة كبيرة.

وحث الطباع استثمار الشركات في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوظيفها بشكل أمثل لمساهمتها في تحقيق التنافسية وزيادة الإنتاجية، كما تحسن من خدمة العملاء.

ورحب الطباع باستحداث تخصص الذكاء الاصطناعي في الجامعات الأردنية حيث تمنح الطلاب فرصة لفهم واستغلال إمكانيات هذا المجال والمساهمة في التقدم التكنولوجي والاقتصادي، إلا أنه حذر من البعد السلبي للذكاء الاصطناعي وسوء استعماله وتحديه لبعض الثقافات والعادات الإيجابية في مجتمعنا والذي يؤدي إلى تبعات سلبية على الاقتصاد.

من جانبه، قدم الدكتور قاسم الردايدة عميد كلية تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب في جامعة اليرموك عرض عن أهمية الذكاء الاصطناعي في قطاع الأعمال، حيث أكد الردايدة أن لاشك أن الذكاء الاصطناعي وعلم السيبراني أحدث ثروة صناعية في العالم، فالهدف من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هو العثور على الأنماط المخفية وجمع الأفكار والبيانات التي يحتاجها الإنسان.

مشيراً الردايدة أن اهتمام صانعي القرار بالتحول الرقمي وضرورة إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات في الخدمات الإلكترونية، سيفتح الآفاق إلى اهتمام الشركات بهذا الجانب لتطوير التطبيقات المناسبة وتوفير فرص عمل لخريجي تخصصات الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات وكذلك فرص وجود مشاريع ريادية صغيرة وكبيرة في هذا الإطار.

حيث أن من التطبيقات الرئيسية للذكاء الاصطناعي في قطاع الأعمال هو تحليل البيانات والتنبؤ، إدارة سلسلة التوريد، التحسين في عمليات الإنتاج والتشغيل، وتحسين خدمة العملاء والتفاعل معهم، فإن الذكاء الاصطناعي بدأ من خمسينيات القرن الماضي ومنذ ذلك الوقت يشهد الذكاء الاصطناعي تطور كبير، حيث أن الذكاء الاصطناعي هي تكنولوجيا مبتكرة يمكن من خلاله تعلم واتخاذ القرارات ويستخدم في خدمة الانسان على كافة القطاعات.

و أكد الردايدة أن هناك بُعد سلبي في الذكاء الاصطناعي كنشر الأكاذيب وغيرها تؤثر على سوق العمل، لكنها ناتجة عن سوء استخدام الانسان يمكن السيطرة عليها من خلال القوانين الرادعة، فإن الذكاء الاصطناعي هو «المستقبل فلنكون جزء من هذا المستقبل».

وقدم الردايدة مجموعة من المقترحات للتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعود بالنفع على الاقتصاد وعلى أبناء الوطن ومنها تنظيم ودعم ورش عمل لمؤتمرات تتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع الأعمال، إنشاء مختبر للذكاء الاصطناعي في جامعة اليرموك، تنظيم أنشطة تتعلق بالذكاء الاصطناعي بين كلية تكنولوجيا المعلومات وكلية الأعمال في جامعة اليرموك مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

حرب اسرائيل على غزة وتأثيرها على مستقبل السياحة في الأردن

ميشيل نزال

رئيس مجلس ادارة شركة المينا للفنادق والاستثمارات السياحية
عضو مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين

لاشك أن حرب دولة الإحتلال على غزة خرجت عن كل المعايير الدولية لحقوق الانسان، لاسيما انها لازالت ممتدة دون معرفة لموعد انتهائها أو معطيات آلية الهدنة او التداعيات التي ستخلفها الحرب على القطاع بعد، ولابد ان نعي ان لهذه الحرب تداعيات ايضا في المنطقة ولاسيما الاردن، فبعد ان كدنا نلفظ انفاسنا بعد الوعكة الصعبة التي ألمت بنا خلال وبعد جائحة كورونا وعشوائية التخطيط لترويج للسياحة في وقت اسبق، دخلنا اليوم مرحلة اصعب وباتت السياحة في الاردن في غرفة العناية المركزة! ولابد من تسليط الضوء على المشاكل المتحققة وتفصيل فئات السياحة في الاردن وماهية التأثيرات الحاصلة عليها، تنقسم فئات السياحة في الاردن ثلاث فئات :

أولا : سياحة المجموعات والأفراد بهدف السياحة والاستجمام، وهي فئة سياحية تؤثر بالضرورة على كافة القوالب السياحية (الفنادق، المطاعم، مكاتب السياحة والسفر، الحرفيين والتجار، الادلاء السياحيين، النقل السياحي، الطيران) والتي لوحظ التراجع جدا في الانتاجية والارباح ليس لمشكلة الموسمية التي يعاني القطاع السياحي في الاردن فقط دائما، بل لان تداعيات الحرب الاولية حتى الان دفعت الى استلام القطاع الغاءات لحجوزات المشتركة بين الأردن ودولة الاحتلال، والتي تشكل ما نسبته 35% من إجمالي سياحة المجموعات القادم،، ناهيك عن استلام الغاءات للحجوزات التي تبدا من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية العام. وبواقع 30 – 50% من تلك الحجوزات خلال الاسبوعين الماضيين فقط، ولاشك ان هنالك تخوفات لدى المكاتب السياحية تتجلى في احتمالية توقف او خفض حجوزات السوق الأمريكي خلال الموسم القادم (اذار، نيسان و ايار)، هذا وقد قام طيران (Easy Jet) بتعليق رحلاته الى الاردن لموسم الشتاء ومن المثير للقلق ان تحذو شركات طيران المنخفضة التكاليف حذوها، مما يهدد بانهيار القطاع.

ثانيا : السياحة الخليجية، وهي فئة تعتمد على السوق الخليجي وتصنف بالموسمية بشكل عام تتركز بفصل الصيف والتي تشمل بالدرجة الاولى انواع السياحة العلاجية والسياحة التعليمية، وتعتمد هذه الفئة السياحية على الإقامة في بيوت مستأجرة (AirBNB) وشاليهات ومزارع خاصة ويستفيد منها فقط فنادق ومطاعم عمان السياحية والتي من الواضح انها ستتأثر كثيرا نظرا للاوضاع الراهنة الصعبة التي يعيشها اهلنا في غزة وها نحن نحصد معهم كوارث الحرب المؤلمة.

ثالثا : سياحة المغتربين (الأهل والأقارب)، وهي فئة لا تخدم المنشات السياحية بالعادة اذ يعتمد غالبيتهم على تملك مسكن او اقامة لدى الأقارب او الاصدقاء، الا ان القطاع سيتاثر في طرق الشراء والتنزه .

وعليه، لابد ان نشير الى ان هذه المؤشرات ستساهم اسفا في خفض الدخل السياحي خلال عام 2023 ليكون دخلا متواضعا اذ انه وقبل الحرب لن نستطيع اعتبار القطاع السياحي قد تجاوز مرحلة كورونا والحرب الاوكرانية والتاثيرات التشريعية في الاردن فحسب كون ارباح القطاع عام 2022 تعتبر موسمية ومحدودة ولا يمكن اعتبار القطاع قد حقق ربحية فعلية انعكست على السوق المحلي وعلى معدل الدخل الاجمالي للاردن، وها نحن ندخل انتكاسة جديدة لاسيما اذا تطورت الحرب بتوسعها و/او طالت الحرب زمنيا اكثر ستؤثر بشكل كبير وسلبي على القطاع السياحي في الاردن.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تتضامن مع الشعب الفلسطيني

تعلن جمعية رجال الأعمال الأردنيين التضامن مع دولة فلسطين ودعمها، وذلك إثر الانتهاكات المستمرة والعدوان الغاشم والهمجي والوحشي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة و مدينة القدس وتدنيس الحرم القدسي الشريف والاعتداءات على مواطنيين الضفة الغربية.

وتدين جمعية رجال الأعمال الأردنيين كافة أشكال التصعيد العسكري للكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني ويُحمل الكيان الإسرائيلي مسؤولية ما يحدث في فلسطين من حرب وقتل ودمار وتنكيل.

وتحي الجمعية كفاح الشعب الفلسطيني ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي وصمودهم وإرادتهم في ظل تقاعس وتخاذل بعض دول العالم للقضية الفلسطينية رغم كل مايرونه من اعتقالات وشهداء وجرحى، داعين الله أن يتغمدهم بواسع رحمته والشفاء العاجل للجرحى.

وتؤكد الجمعية موقفها ودعمها المستمر للشعب الفلسطيني الحر في الحرية والاستقلال وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وتناشد المجتمع الدولي والقوى العظمى للتدخل الفوري لإحتواء الوضع الحالي في قطاع غزة ووقف إراقة الدماء، وحماية الشعب الفلسطيني من مختلف الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي وضمان حقه في الحياة والكرامة والأمن.

كما تهيب كل بلدان العالم للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتدعو الجميع لدعم الهلال الأحمر الفلسطيني والمنظمات التي تعمل في الإغاثة والخدمات.

التداعيات على الاقتصاد الوطني في ظل الحرب على غزة

الدكتور محمد ابو حمور
وزير مالية ووزير صناعة وتجارة سابق
رئيس مجلس ادارة بنك صفوه الاسلامي

لا تقتصر أضرار وتداعيات الحروب عادة على الأطراف المشاركة فيها بل تمتد أيضاً لتشمل أطرافاً أخرى والأردن كما هو حال دول المنطقة لن يكون بمنأى عن التداعيات الاقتصادية للحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، والتي من شأنها أن يكون لها تأثير تدميري على النشاط الاقتصادي في المنطقة وفق ما أكدته مديرة صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن تطال هذه التحديات عدة قطاعات اقتصادية، ووفقاً لدراسة قام بها مركز الفينيق فقد أكدت نقابات عمالية ونقابات لأصحاب العمل أن بعض القطاعات تأثرت أنشطتها بنسبة تصل إلى ٦٠٪.

وفي التفاصيل يمكن القول أن القطاع السياحي سيتحمل عبئاً اساسياً جراء تراجع أعداد السياح العرب والأجانب والغاء الحجوزات السياحية، وبالتالي سوف تتأثر الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع بما فيها الفنادق والمطاعم السياحية وتأجير السيارات وغيرها، كما سوف يتأثر تدفق العملات الأجنبية للمملكة نتيجة لذلك، وبحسب تقرير لوكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» فقد توقعت أن تخسر المملكة ما بين ٠,٦ – ٤ مليار دولار إذا تراجع الدخل السياحي بين ١٠ – ٧٠٪.

كما أن الظروف الراهنة ستؤدي الى تردد المستثمرين الأجانب وعدم اقدامهم على اتخاذ قرارات استثمارية وربما البحث عن بدائل أخرى في الوقت الراهن، ومن المتوقع انه حتى المستثمر المحلي سوف يتأنى في اتخاذ قراره الاستثماري لحين انقضاء الضبابية وظروف عدم التأكد التي تسود المنطقة، وهذه المعطيات قد تؤدي أيضاً لتراجع نشاط البورصة والسوق المالي، هذا وتشير الإحصاءات الى أن الاستثمار المحلي والاجنبي بلغ العام الماضي حوالي ١,٥ مليار دولار وبلغ هذا العام حوالي ٢٩٠ مليون دولار، ومن جانب اخر ستعاني التجارة الخارجية جراء ما تشهده المنطقة ولن يقتصر ذلك على التبادل التجاري بين الأردن والمناطق الفلسطينية المحتلة بل سيمتد ليطال كلفة المستوردات نتيجة لتعطل بعض خطوط النقل وارتفاع كلفته وكلفة التأمين، وهو ما سيؤثر أيضاً على الصادرات مما سيقلل من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وهناك خشية من تأثر قطاع الطاقة خاصة ما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي واحتمالات ارتفاع أسعار النفط مما يعني مزيداً من الأعباء على مختلف القطاعات الاقتصادية، ويلاحظ وجود إشارات واضحة بتراجع الطلب المحلي وضعف الاقبال على بعض الأنشطة الخدمية نتيجة لحالة عدم اليقين والاثار النفسية الناجمة عن الحرب إضافة الى حملات مقاطعة بعض السلع والميل للتحوط من جانب المواطنين.

ونتيجة للتداعيات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية المختلفة فمن غير المستبعد أن يتم الاستغناء عن بعض العاملين مما يفاقم مشكلة البطالة، كما أن المالية العامة قد تعاني نتيجة لتراجع الإيرادات المتأتية من بعض القطاعات الاقتصادية او نتيجة لارتفاع أسعار النفط، كما أنه قد تبرز الحاجة لنفقات إضافية طارئة سواءً ما يتعلق بدعم القطاعات المتضررة أو ضرورات التوسع في شبكة الأمان الاجتماعي أو نفقات دفاعية إضافية أو تأمين مخزون استراتيجي إضافي من السلع الاساسية، ومجمل هذه الظروف قد تؤدي لتراجع النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من هذا العام.

الا انه وبالرغم من كل التوقعات السلبية حول التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة الا أن الأردن لديه العديد من المقومات التي تؤهله لتجاوز هذه التداعيات وهناك العديد من الشواهد التاريخية على ذلك، وبهذا الخصوص من المفيد الإشارة مثلاً الى أن المصدر الرئيسي للمنح الخارجية المتمثل في المنحة الامريكية لن يتأثر لان هناك اتفاقيات مسبقة بشأنها ناهيك عن الدور الهام للمملكة والجهود الملكية التي بذلت مع الدول الشقيقة والصديقة وما تمخض عنها مؤخراً من توقيع اتفاقيات تفاهم لعدد من المشاريع بحوالي ٦٠٠ مليون دولار منها ٧٥ مليون دولار دعم للخزينة، كما أن الاستمرار في تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي والعمل على توجيه الانفاق نحو الأولويات والاستمرار في تحسين بيئة الاعمال والتوافق الذي تم مؤخراً على تبني برنامج جديد للإصلاح بالتعاون مع الجهات الدولية وتثبيت التصنيف الائتماني للمملكة مع نظرة مستقبلية مستقرة كل ذلك يؤكد ان الأردن قادر على تجاوز هذه التحديات وتحويلها إلى فرص.

جمعية رجال الاعمال
تثمن خطاب جلالة الملك في قمة القاهرة للسلام

ثمنت جمعية رجال الاعمال الاردنيين مضمون خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في قمة القاهرة للسلام أمس السبت و الذي حمل رسائل مهمة تضع المجتمع الدولي أمام اختبار الضمير في ظل ما ترتكبه إسرائيل بحق شعبنا الفلسطيني من مجازر وحشية وتدمير ممنهج وقتل للأبرياء والأطفال والنساء والعزل والإنسانية .

قالت الجمعية في بيان صحفي اصدرته اليوم إن جلالة الملك عبد الله الثاني يجسد دوماً صوت الحكمة والعقل في مواقفه ورؤيته حيال أمن واستقرار المنطقة، ولذا كان يحذر مراراً وتكراراً بأن غياب الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية واستمرار العدوان على قطاع غزة من شأنه أن يجر المنطقة إلى الهاوية.

وبينت الجمعية ان جلالة الملك اكد خلال القمة أن حملة القصف العنيفة الدائرة في غزة في هذه الأثناء هي حملة شرسة ومرفوضة على مختلف المستويات وإنها عقاب جماعي لسكان محاصرين لا حول لهم ولا قوة

وأكدت الجمعية وقوف مجتمع الأعمال الأردني بقوة خلف جلالة الملك، ودعم جهود جلالته ومواقفه الحازمة ضد أي انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الصامد ورفضه لكل ما يجري على الساحة الفلسطينية، باعتباره أول من حذر من أن هذا العنف المستمر لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف.

واشارت الجمعية الى ان الأردن ، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ، يبذل كل جهد ممكن نصرة لأهلنا في فلسطين ووقف العدوان الإسرائيلي وإيصال المساعدات الإنسانية والوقود والغذاء والدواء بشكل مستدام ودون انقطاع إلى الأهل في القطاع.

ودانت الجمعية باشد العبارات استمرار العدوان الإسرائيلي على أهالي قطاع غزة وما نتج عن ذلك من آثار تدميرية وخسائر في الأرواح، مؤكدة ضرورة تكاتف الجهود على المستوى العربي والإقليمي والدولي لحقن دماء أهالي القطاع، ووقف اعتداءات قوات الاحتلال، وتزويدهم بالاحتياجات الأساسية من الغذاء والدواء والكهرباء .

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تقدر جهود الملك لوقف العدوان على غزة وحماية الاقتصاد الوطني

عبر مجتمع الأعمال الأردني عن تقديره للجهود الكبيرة التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني لوقف العدوان الاسرائيلي الغاشم على أهالي قطاع غزة.

كما عبروا عن اعتزازهم بجهود جلالة الملك وسعيه الدؤوب لتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني وحمايته من اية تبعات خارجية من خلال استقطاب الاستثمارات والترويج للمشروعات والفرص القائمة بالمملكة بقطاعات حيوية وذات قيمة مضافة.

واشار رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع إلى الدور الكبير الذي يقوم به جلالة الملك عبد الله الثاني في توحيد مواقف الدول العربية والعالم لوقف العدوان الغاشم الاسرائيلي على أهالي قطاع غزة بوحشية غير مسبوقة.

ولفت الطباع في تصريح لوكالة الانباء الاردنية (بترا)، إلى الاتفاقيات التي وقعت يوم أمس على هامش لقاء جلالته مع سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي طالت العديد من القطاعات الحيوية التي تؤكد قدرة المملكة على استقطاب المزيد من الاستثمارات.
وقال أن زيارة جلالته شهدت توقيع مذكرات تفاهم لمشاريع البنية التحتية في المملكة، منها مشاريع الطاقة وتدوير المياه وسكك الحديد، إضافة إلى مشروعي تشغيل الميناء متعدد الأغراض في العقبة وإنشاء نظام اتصالات الموانئ والتي من شأنها رفع جاذبية موانئ العقبة في المنطقة.

واضاف الطباع أن هذه المشروعات ستعمل على رفع نسب النمو العام القادم وخفض معدلات البطالة التي تضغط على الاقتصاد الوطني، وستساعد على دعم خطط رؤية التحديث الاقتصادي.

وشدد الطباع على أن الدعم الذي قدمت الإمارات من خلال صندوق أبوظبي للتنمية بمبلغ 400 مليون دولار سيعمل على رفع تنافسية الصناعات الأردنية من خلال مشروع شبكة أنابيب الغاز في المناطق والمدن التنموية والصناعية، اضافة إلى منح المملكة مزايا جذب سياحي لمشاريع تطوير المنطقة المجاورة للمغطس.

أما فيما يتعلق ببرامج إنشاء المدارس المهنية والتوسع في رياض الأطفال للمرحلة الثانية وبرنامج تنمية مهارات القراءة، فقد أشار الطباع بأن مثل تلك البرامج تعمل على التكامل مع المشاريع المستهدفة في وزارة التربية والتعليم ووقفية التعليم لتغطية عدد من المدارس وضمن احتياجات الأردن من إنشاء عدد من المدارس. وبين بأن مشروع التحول الرقمي لوزارة الصحة سيعمل على تخفيض الهدر في الوقت والجهد على الجهاز الطبي والمراجعين اضافة إلى السيطرة على طلبات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتي بدورها ستنعكس ايجاباً على الموازنة العامة للدولة فيما يخص مخصصات وزارة الصحة.

وطالب الطباع بضرورة العمل على وضع برامج تنفيذية عاجلة وفقاً لمتطلبات مذكرات التفاهم، للاستفادة القصوى من توقيع تلك المذكرة ومتابعتها بشكل يضمن حسن تنفيذ بنودها لينعكس على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية وفق الأهداف التي قدمتها الحكومة للاستفادة من تلك المشاريع.

المصدر : وكالة الأنباء الأردنية بترا

شركة الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate Company

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 80 % من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

الطباع يشيد بالعلاقات الأردنية الإماراتية

أبدى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع رأيه حول أهمية مذكرات التفاهم بين الأردن والإمارات، وقال الطباع أن الاتفاقيات التي وقعت على هامش لقاء جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين مع سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والتي طالت العديد من القطاعات الحيوية أنها تؤكد قدرة المملكة على استقطاب المزيد من الاستثمارات.

وقال الطباع إن زيارة جلالته شهدت توقيع مذكرات تفاهم لمشاريع البنية التحتية في المملكة، منها مشاريع الطاقة وتدوير المياه وسكك الحديد، إضافة إلى مشروعي تشغيل الميناء متعدد الأغراض في العقبة وإنشاء نظام اتصالات الموانئ والتي من شأنها رفع جاذبية موانئ العقبة في المنطقة.

وأضاف أن هذه المشروعات ستعمل على رفع نسب النمو العام القادم وخفض معدلات البطالة التي تضغط على الاقتصاد الوطني وستساعد على دعم خطط رؤية التحديث الاقتصادي.

وشدد الطباع على أن الدعم الذي قدمته الإمارات من خلال صندوق أبوظبي للتنمية بمبلغ 400 مليون دولار سيعمل على رفع تنافسية الصناعات الأردنية من خلال مشروع شبكة أنابيب الغاز في المناطق والمدن التنموية والصناعية، إضافة إلى منح المملكة مزايا جذب سياحي لمشاريع تطوير المنطقة المجاورة للمغطس.

أما فيما يتعلق ببرامج إنشاء المدارس المهنية والتوسع في رياض الأطفال للمرحلة الثانية وبرنامج تنمية مهارات القراءة فقد أشار إلى أن مثل تلك البرامج تعمل على التكامل مع المشاريع المستهدفة في وزارة التربية والتعليم ووقفية التعليم لتغطية عدد من المدارس ضمن احتياجات الأردن من إنشاء عدد من المدارس.

وبين الطباع بأن مشروع التحول الرقمي لوزارة الصحة سيعمل على تخفيض الهدر في الوقت والجهد على الجهاز الطبي والمراجعين إضافة إلى السيطرة على طلبات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتي بدورها ستنعكس إيجابا على الموازنة العامة للدولة فيما يخص مخصصات وزارة الصحة.

وطالب الطباع بضرورة العمل على وضع برامج تنفيذية عاجلة وفقاً لمتطلبات مذكرات التفاهم، للاستفادة القصوى من توقيع تلك المذكرة ومتابعتها بشكل يضمن حسن تنفيذ بنودها لينعكس على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية وفق الأهداف التي قدمتها الحكومة للاستفادة من تلك المشاريع.

وأكد طارق حجازي مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن جهود الملك عبد الثاني بن الحسين وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني في وقف العدوان الغاشم على غزة بناءة ومتقدمة وحثيثة من خلال العمل على توحيد جهود قادة الدول العربية وتوحيد الصف العربي تجاه القضية الفلسطينية، كما أن جلالة الملك يعمل على تمتين الجبهة الداخلية سياسيا واقتصادياً بشكل متوازي.

وأشار حجازي أن الاقتصاد الوطني يواجه تحديات كبيرة خاصة في ظل الأزمة التي يواجهها الإقليم بشكل عام والأردن بشكل خاص وتحديدا فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار ودعم المشاريع التنموية.. ومن هنا تأتي أهمية توقيع مذكرات تفاهم بين الأردن والإمارات على هامش زيارة جلالة الملك للامارات، وهذه المذكرات تشمل مشاريع البنية التحتية في المملكة ومنها مشاريع الطاقة وتدوير المياه وسكك الحديد إضافة إلى عدد من المشاريع في مدينة العقبة والتي ستعمل على رفع تنافسية موانئ العقبة.

وأوضح حجازي بأن الدعم الذي قدم للأردن من خلال صندوق أبوظبي للتنمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار يأتي تقديرا لدور الأردن الكبير ورفع تنافسية اقتصاده من خلال دعم المشاريع التنموية المباشرة الحيوية في القطاعات التعليمية والصحية والتي ستنعكس ايجابا على ضبط النفقات ودعم الموازنة العامة للدولة، مؤكداً ضرورة الاستفادة القصوى في تنفيذ هذه البرامج وبشكل فوري.

الاستثمارات الاماراتية في بورصة عمان (2020-2022)

العام	الترتيب	عدد الأوراق المالية مليون ورقة مالية	القيمة الإجمالية مليون دولار
2020	15	96	210
2021	13	95	406
2022	11	97	598

*المصدر: مركز ايداع الأوراق المالية في الأردن.

التبادل التجاري بين الأردن والامارات (2020-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	352.7	628.1	953.1	- 275.4
2021	269.1	1,428	1,697	1,159
2022	238.5	1,503	1,746	1,265

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى الامارات (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية	34.7
الآلات والأجهزة الميكانيكية	17
مصنوعات من ألبسة وإكسسواراتها محبوكة أو كروشيه	16.5
فواكه	15.5

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من الامارات (2022)	قيمة الواردات مليون دولار
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت	620.9
الوقود المعدني والزيوت المعدنية	325.6
نحاس ومصنوعاته	110.9
محضرات الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب	47

* المصدر: مركز التجارة الدولية

الطباع: إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا وسيبقى الأردن بقيادته الهاشمية وشعبه داعماً ومسانداً للقضية الفلسطينية

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع خلال اللقاء الصباحي الدوري للأعمال الذي عقدته جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع الوزير الأسبق معالي الدكتور مروان المعشر للبحث عن تداعيات الحرب على غزة، أن ما نراه على أرض الواقع من دعم الأخوة في غزة والمستشفى الميداني الأردني وإرسال قوافل من المواد الغذائية وغيرها عن طريق الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية خير دليل على مواقف المملكة الداعمة لصمود الشعب الفلسطيني في وجه مخططات دولة الاحتلال. وإن القضية الفلسطينية هي قضيتنا وجمعية رجال الأعمال الأردنيين كانت من أول المبادرين لدعم الأهل في غزة، وسيبقى الأردن بقيادته الهاشمية وشعبه داعماً ومسانداً للقضية الفلسطينية.

وثمن الطباع الجهود الكبيرة التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني ومواقفه الحازمة ضد أي انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الصامد ورفضه لكل ما يجري على الساحة الفلسطينية، كما ثمن جهود جلالة الملك في متابعة تطوير مشروع الناقل الوطني لتحلية مياه العقبة وتنفيذه حيث سيعد من أهم الإنجازات التي سيسجلها الأردن في إطار المشاريع الاستراتيجية الرائدة، ما سيدفع المملكة نحو الاكتفاء الذاتي من المياه، مشددا على ضرورة البحث عن بدائل أخرى لاتفاقيات الغاز.

وأكد الطباع ضرورة تطوير مشاريع استراتيجية تجعل الأردن في منأى عن المؤثرات أياً كان شكلها، ومواصلة التشاركية بين القطاعين العام والخاص في بناء سياسات تحوطية للتعامل مع الأزمات وتداعياتها والتي ستدفع الاقتصاد الوطني نحو الاكتفاء الذاتي.

من جهته، دعا وزير الخارجية الأسبق، مروان المعشر، المجتمع الدولي لإطلاق عملية سياسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال فترة محددة، وعبر خطوات واضحة، وليس عبر مفاوضات ممتدة لعقود. وقال إن حل الدولتين، إذا لم يقترن بأي خطة عملية لتنفيذه على أرض الواقع، قد لا ينجح خاصة في ظل الواقع الجديد الذي فرضته الحرب على غزة بعد السابع من تشرين الأول الماضي، وأضاف أن حل الدولتين، يتطلب قيام المجتمع الدولي بإطلاق عملية سياسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة محددة، وعبر خطوات واضحة، وليس مفاوضات طويلة بالإضافة لشرط وجود حكومة إسرائيلية تقبل بحل الدولتين، وإجراء انتخابات فلسطينية بالوقت القريب.

وأكد أن إسرائيل لا تريد وجود أي دولة فلسطينية، إلا أن حكم الأقلية الإسرائيلية بعداد 7.2 مليون إسرائيلي، للأغلبية الفلسطينية بقرابة 7.4 مليون فلسطيني؛ لا يمكن أن يستمر للأبد بوجود نظام فصل عنصري، وعلى الصعيد المحلي؛ أكد المعشر أن عدم توقيع اتفاقية المياه مقابل الكهرباء أمر إيجابي، في ظل وجود بدائل عديدة للمياه والغاز أيضا.

Al-Tabbaa: The Palestinian cause is our cause, and Jordan, under its Hashemite leadership an people, will remain supportive and supportive of the Palestinian cause.

The president of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Al-Tabbah, stated during the regular morning meeting organized by the Jordanian Businessmen Association with the former minister, His Excellency Dr. Marwan Al-Muasher, to discuss the repercussions of the war on Gaza, that what we witness in reality, including the support to our brethren in Gaza, the Jordanian field hospital, and sending convoys of food and more through the Hashemite Jordanian Charitable Organization, is a clear testament to the Kingdom's supportive stance towards the resilience of the Palestinian people against the schemes of the occupying state. The Palestinian cause is our cause, and the Jordanian Businessmen Association has been among the first to initiate support for the people in Gaza. Jordan, under its Hashemite leadership and its people, will continue to be a supporter and advocate for the Palestinian cause.

Al-Tabbaa appreciated the significant efforts made by His Majesty King Abdullah II and his firm stances against any violations against the resilient Palestinian people, as well as his rejection of all that is happening in the Palestinian arena. He also commended King Abdullah's efforts in monitoring the development and implementation of the national carrier project for desalinating Aqaba's water. This project is considered one of the most important achievements that Jordan will record within the framework of leading strategic projects, pushing the Kingdom towards water self-sufficiency. He emphasized the necessity of exploring alternative solutions to gas agreements.

Al-Tabbaa emphasized the necessity of developing strategic projects that shield Jordan from any influences, in whatever form they may appear. He stressed the importance of continued collaboration between the public and private sectors in constructing hedging policies to deal with crises and their repercussions. These efforts will propel the national economy towards self-sufficiency.

Former Foreign Minister Marwan Muasher, on his part, called on the international community to initiate a political process to end the Israeli occupation of Palestinian territories within a specific timeframe, through clear steps, rather than prolonged negotiations spanning decades.

Muasher said during the regular morning business meeting held by the Jordanian Businessmen Association on Saturday that the two-state solution, if not accompanied by any practical plan to implement it on the ground, may not succeed, especially in light of the new reality imposed by the war on Gaza after 7 October.

He added that the two-state solution requires the international community to launch a political process to end the Israeli occupation within a specific period, and through clear steps, not long negotiations, in addition to the condition of having an Israeli government that accepts the two-state solution, and holding Palestinian elections in the near future.

He stressed that Israel does not want the existence of any Palestinian state, except that the Israeli minority, numbering 7.2 million Israelis, rules over the Palestinian majority, approximately 7.4 million Palestinians. It cannot continue forever with an apartheid system.

At the local level; Al-Muasher stressed that not signing the water-for-electricity agreement is a positive thing, given that there are many alternatives to water and gas as well.

Jordanian Businessmen Association Stands in Solidarity with the Palestinian People

The Jordanian Businessmen Association declares its solidarity with the State of Palestine and its support in light of the ongoing violations and aggressive, brutal, and savage attacks against the Palestinian people in Gaza, the city of Jerusalem, the desecration of the Holy Jerusalem Sanctuary, and the assaults on West Bank citizens.

The Jordanian Businessmen Association condemns all forms of military escalation by the Zionist entity against the Palestinian people, and holds the Israeli entity responsible for the war, killings, destruction, and oppression happening in Palestine.

The association salutes the resilience of the Palestinian people in their struggle against Israeli occupation, in the face of adversity and their unwavering determination, despite the reluctance and inaction of some world powers towards the Palestinian cause. They witness countless arrests, martyrs, and wounded, praying to God to envelop them in His mercy and grant a swift recovery to the injured.

The association reaffirms its unwavering support for the free Palestinian people in their quest for freedom, independence, and the establishment of an independent state with its capital in the Holy City of Jerusalem. They appeal to the international community and major powers for immediate intervention to contain the current situation in Gaza, stop the bloodshed, protect the Palestinian people from various violations and assaults by the Israeli occupying forces, and ensure their right to life, dignity, and security.

Furthermore, they call on all nations worldwide to stand in solidarity with the Palestinian people and urge everyone to support the Palestinian Red Crescent and humanitarian organizations providing relief and services.

• **Trade exchange between Jordan and Czech Republic (2022-2021) :**

Year	Export $ Million	Import $ Million	Total trade $ Million	Trade balance $ Million
2021	0.32	33.5	34.4	-33.2
2022	0.86	27.3	28.2	-27.2

*source: ITC

The most critical Jordanian export to Czech (2022)	Export value $ Million
Glass and glassware	0.22
Electrical machinery and equipment	0.21
Tobacco and manufactured tobacco	0.19

*source: ITC

The most critical Jordanian import from Czech (2022)	Export value $ Million
Nuclear reactors, boilers, machinery and mechanical appliances; parts thereof	10.9
Vehicles other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	3.1
Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers, television	1.8

*source: ITC

« Businessmen» discusses economic cooperation with the Czech Republic

President of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Al-Tabbaa, and the Czech Ambassador to the Kingdom, Aleksandar sporich, discussed the prospects for economic and investment cooperation between the two countries and the strengthening of bilateral relations.

The two parties stressed their keenness to develop Jordanian-Czech relations and raise economic cooperation between the two countries to high levels, as they have historical relations dating back to the mid-sixties of the last century.

Al-Tabbaa pointed out the importance of the participatory role between Jordan and the Czech Republic, and the association's keenness to unify the political, economic and social visions between the two countries, stressing the necessity of increasing the volume of trade exchange between the two countries.

He stressed the importance of facilitating joint investment opportunities, especially since Jordan enjoys high investment advantages and is an attractive area for investments.

In turn, Sporish expressed his country's readiness to enhance cooperation in the economic and investment field between the two countries, and to provide the necessary support to achieve the success of joint projects, appreciating Jordan's role in facing the economic challenges represented by the ongoing refugee pressure and high unemployment rates.

He stressed the role of the Czech embassy in providing support for joint economic projects between the two countries in various sectors, praising the energy, medicine and education sectors.

The volume of trade exchange between Jordan and the Czech Republic in 2022 reached approximately 28.2 million US dollars, compared to 34.4 million dollars in 2021.

Last year, Jordan's exports to the Czech Republic amounted to about 860 thousand dollars, and its imports amounted to 27.3 million dollars, recording a deficit in the trade balance of 27.2 million.

The meeting was attended by members of the association board of directors engineer Abdul halim Abdeen, Ayman Alawneh, and the general director of the association Tariq Hijazi

Al-Tabbaa discusses strengthening diplomatic relations and bilateral cooperation between Jordan and Pakistan

The President of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Al-Tabbaa, received the Jordanian Ambassador to Pakistan, Dr. Maen Khreisat, to discuss and strengthen bilateral economic relations between the two countries and discuss new opportunities for economic partnership, in the presence of the Director General of the Association, Mr. Tariq Hijazi.

Al-Tabbaa touched on a group of important topics related to joint cooperation and partnership between the two countries in multiple fields, including the investment and economic fields. The importance of enhancing cultural and commercial exchange between the two countries was also stressed.

Al-Tabbaa pointed out the importance of continuing coordination and consultation between the two countries, as Jordanian-Pakistani relations date back more than 60 years and include many areas of cooperation. He stressed that the historical joint relations at various levels are evidence of the depth of the bilateral relations of the two friendly countries and the continued keenness to unify political, economic and social visions, which confirms the importance of the participatory role between Jordan and Pakistan.

For his part, Khreisat expressed his deep appreciation for the association's role in strengthening economic relations between the Kingdom and Pakistan and stressed the embassy's readiness to support these efforts, and its commitment to enhancing bilateral cooperation in the investment field between Jordan, including promoting investment opportunities in the Kingdom.

Khreisat expressed his optimism about the economic relations between the two countries, and that they are committed to strengthening bilateral cooperation in a number of sectors within the framework of enhancing the prospects for economic diplomacy, and he will work to strengthen economic ties and exchange experiences in order to achieve sustainable development that benefits the two countries, stressing the embassy's readiness to provide all Facilitating the flow of investments between the two countries.

Statistics indicate that in 2022, the volume of trade exchange between Jordan and Pakistan reached approximately 39 million US dollars, compared to 2021, which amounted to approximately 53 million US dollars, while the trade balance between the two countries recorded negative indicators in the years 2022 and 2021, as it reached In 2022, approximately (-14.6) million US dollars, compared to 2021, which amounted to (-9.5) million US dollars.

Jordan, Oman discuss strengthening joint economic relations

Head of the Jordanian Businessmen Association (JPA) Hamdi Tabba'a, discussed with Chargé d'Affairs of Oman's embassy in Jordan, Yaqoub Ruqaishi, ways to promote joint economic relations.

Tabba'a said "historical and cultural" Jordanian-Omani ties will strengthen joint economic relations, adding that these efforts aim to achieve "positive" developments in a variety of sectors, primarily joint investments, information technology, tourism, and education.

Tabba'a said these ties are based on exchanging common interests and the desire to enhance economic cooperation.

He also pointed to the recently signed trade and investment agreements aimed at enhancing trade flow and expanding mutual investment opportunities.

Additionally, Tabba'a invited Omani businesspeople to visit Jordan and learn about its investment opportunities.

Meanwhile, Ruqaishi expressed Omani businesspeople's commitment to strengthen bilateral cooperation in a number of sectors

within the framework of strengthening economic diplomacy.

"Jordan is a key partner for Oman.
Both countyries are working to strengthen economic ties and exchange expertise to achieve sustainable development to serve common interests," he said.

The diplomat stressed the embassy's readiness to provide all facilitions to increase flow of joint investments.

The embassy, he noted, seeks to expand cooperation scope to achieve further progress and prosperity, in light of the Kingdom's "remarkable" development and progress expected to be made in infrastructure fields.

Volume of Jordan-Oman exports in 2022 amounted to approximately $51.1 million and value of imports stood at $40.8 million, while the joint trade balance recorded a "positive" indicator last year of $10.3 million, compared to 2021, which reflected a negative indicator of $4.8 million, according to official data.

Also present at the meeting were members of the association's board, including Engineer Abdulrahim Al-Baqai, Engineer Abdulhaleem Aabideen, Mr. Salah Al-Deen Al-Bittar, and the General Manager of the association,Tariq Hijazi

need to search strategically for mechanisms to settle expatriate investments abroad and encourage them to invest in their homeland.

He pointed out that the conference presents opportunities to learn about what has been developed in Jordan in terms of legislation, initiatives and decisions to explore investment opportunities in the Kingdom and the competitive advantages that God endowed the country with.

And he indicated that the resettlement of investments is an important and essential goal for any economy, and there are many countries that have sought to achieve advancement in their economy by encouraging expatriate businessmen abroad to re-employ their money in economic development, production, service and investment projects within the borders of the country.

According to Al-Tabbaa, the number of Jordanian expatriates abroad is two million for the year 2022, distributed to 70 countries, 75 percent of them are in the Arab Gulf countries, while their remittances during the past year reached $3.450 billion, constituting 1.5 percent of the gross domestic product.

He pointed out that the role of Jordanian expatriates and their relationship with the homeland has gone beyond the idea of attracting foreign remittances, but their economic contribution played a major role in a number of indicators and incentives for economic growth and raising the volume of foreign investments.

He stressed the need to benefit from the success stories achieved by Jordanian expatriates abroad, and transfer them to Jordan, pointing to the great development that affected many legislations and regulations that would simplify the procedures of the investment process in all its stages and the supporting legislation, within a clear economic vision that His Majesty the King ensured its implementation through successive governments. .

Jordanian investors residing in Bahrain, UAE, Ukraine, Qatar, China, Turkey, Germany, Kuwait, Sultanate of Oman, Indonesia, Saudi Arabia, Australia, Lebanon, Italy and Iraq are participating in the two-day conference, under the slogan “Investing for the Future in the Centennial of Modernization”.

The conference will address topics related to the reality of the Jordanian investment environment “opportunities and possibilities” from the perspective of the vision of economic modernization, the role of the Jordanian financial and banking sector in the Jordanian economy, and investment in the Amman Stock Exchange “opportunities and challenges.”It will also address sustainable development in the Jordanian governorates, the fifth generation and investment prospects in the communications and information technology sector, entrepreneurship and its role in the localization of Jordanian investments abroad.

The conference aims to maintain communication between Jordanian businessmen inside and outside the country, inform them of economic developments and achievements in the field of economic reform, and attract more foreign investment to Jordan.

The conference targets many sectors, including finance, banking, communications, information technology, tourism, industry, health care, energy and renewable energy.

The successful conclusion of the 8th conference for Jordanian entrepreneurs and investors abroad

Deputizing for His Majesty King Abdullah II, Deputy Prime Minister for Economic Affairs and Minister of State for Public Sector Modernization Nasser Shraideh opened in Amman, the eighth conference of Jordanian businessmen and investors abroad, which is organized by the Jordanian Businessmen Association, in partnership with the Ministries of Foreign Affairs and Expatriate Affairs and Investment. .

Al-Shraida conveyed the greetings of His Majesty King Abdullah II to the participants in the conference, which he described as an essential building block in achieving the goals of the economic modernization vision, which represents one of the paths of reform and modernization in the Kingdom as it enters its second centenary.

He stressed that the conference also represents one of the forms of real partnership between the public and private sectors, which His Majesty the King wanted to be the work approach of governments now and in the coming years.

Al-Shraida pointed out that the government has worked to open new horizons for investment, in a way that enables the Kingdom to attract new investments or expand existing ones, to move the wheel of economic development in the country, noting that the Ministry of Investment has today become the first reference for the investment system in the Kingdom.

He said, “Stimulating economic growth, increasing growth rates, achieving more job and employment opportunities for Jordanians, accessing new markets, transferring knowledge to the national economy, and increasing added value, is only through investment, which is the solution to achieving these levers.”

He also pointed to the government’s efforts in recent years to empower the private sector, set the legislative framework for that, and review several important laws, explaining that this aims to give the private sector the helm of leading economic affairs in the next stage.

For his part, the head of the association, Hamdi Al-Tabbaa, said that Jordanian expatriates abroad constitute an important pillar in promoting the growth of the national economy, and the conference is a new opportunity to build new communication links that lead the Kingdom actively towards a better future, so the slogan of the eighth conference was “Investing for the future in the centenary Modernization” as wanted by His Majesty King Abdullah II.

He added that the association made unremitting efforts to launch a series of conferences for Jordanian businessmen and investors abroad, despite all the circumstances that Jordan was able to overcome, stressing the

incentives provided to investors, in addition to the network of trade and economic agreements that link the Kingdom with many countries of the world.

He stated that the government has granted 400 people Jordanian citizenship for investment purposes since the issuance of the relevant decision in 2018, including 226 citizenships through the current government, while 19 investors obtained citizenship during the current year.

He said that heads of diplomatic missions abroad have been authorized to grant courtesy visas without referring to the ministry, and the Kingdom's ambassadors abroad have been asked to address business owners and foreign investors to encourage them to visit the Kingdom.

He pointed out that visas are granted to Iraqis online by submitting applications through several means to obtain them, stressing that the last meeting with the Iraqi Minister of Interior agreed on facilitating procedures for Jordanian investors wishing to travel to Iraq, as many of the procedures that were previously imposed were cancelled.

Among the procedures for facilitating and revitalizing medical tourism, people under the age of 15 and over 50 were allowed to enter the Kingdom without a visa, provided that medical reports are submitted, while all females were allowed to enter without a visa, pointing out that there are some unstable countries in which procedures are applied. Regarding granting its citizens entry visas to the Kingdom.

He added that a platform will soon be launched for the purpose of registering Egyptian citizens coming to the Kingdom to control their entry process and stop any violations that occur in this regard.

Al-Faraiah stressed that the Ministry is fully prepared to address any issue facing the business community and investors in the Kingdom, pointing out that the Cybercrime Law came to address many of the violations that are spread through cyberspace, and to protect the national economy, citizens, and state institutions.

For his part, the head of the association, Hamdi Al-Tabbaa, said that the presence of a competitive and attractive investment environment for investment in the Kingdom is the basis for the success and prosperity of various economic activities, indicating that the legislation regulating the investment process forms the cornerstone for addressing investment obstacles and attracting investment flows at various levels.

He added that the Ministry of Interior plays an important role in providing an attractive investment environment for local and foreign investors and provides the necessary support to achieve economic goals and promote sustainable development, praising its role in communicating with investors, which reflects the true face of the investment reality in the Kingdom.

Al-Tabbaa stressed the necessity of establishing a special committee responsible for facilitating the procedures for establishing companies and providing the necessary support to incoming investors, and continuing to provide more facilities in the procedures for granting residence visas to foreign investors who wish to invest in Jordan.

He stressed the need to allocate lands to Jordanian expatriate and Arab investors to establish economic projects on, in addition to allocating a window at the border crossings to receive Jordanian expatriates and investors, noting that the association will hold a conference for Jordanian investors residing abroad during the week.

Al-Tabbaa explained that Jordan has the necessary components to be a regional center for doing business and a safe destination for investment, as it enjoys the stability and consistency of legislation that is in the interest of investors who are treated equally with the local investor according to the new draft investment environment law.

Al-Faraya: Economic affairs and facilitation for investors are top priorities

Interior Minister Mazen Al-Faraya said that the ministry places economic affairs at the top of its priorities, and there are new trends to enhance its development role, especially in the governorates, and to provide all facilities to business owners and investors to serve the interest of the national economy.

He confirmed during the regular meeting of the Jordanian Businessmen Association, today, Saturday, that there are directives and instructions for governors and administrative rulers to continuously communicate with investors, whether local or foreign, to provide them with facilities and to address any obstacles and problems they face within the legal controls, in addition to providing full protection for their investments.

He added that the Ministry has taken many facilitating measures to deal with both investors and citizens, stressing that the Ministry's main role is economic and serving the national economy, in addition to its security role to protect the Kingdom, its citizens, and residents of its lands.

The Minister pointed out that the majority of the services provided by the Ministry of Interior and its affiliated institutions are electronic to facilitate the ministry for citizens, business owners, and those coming to the Kingdom, indicating that there is a plan to increase them and for all services to become electronic before the end of the current year.

He pointed to the most important measures taken by the Ministry to facilitate investors and those coming to the Kingdom, including the electronic visa, with the aim of facilitating procedures for investors for a period of 5 years, multiple travel periods to enter and exit the Kingdom, and this applies to many countries, and this contributed to solving the problems of congestion at the airport.

Regarding residency procedures, the minister said that residency for investors has been standardized for all members of the investor's family for the same period, and entry procedures have been facilitated for those holding an American and European (Schengen) visa to enter the Kingdom without prior visas.

As for the Syrians, he pointed out that any refugee was previously prevented from entering the country and there is humanitarian work. Deportation has been canceled and this is an economic and humanitarian goal. It encourages tourism and works to bring families together, indicating that 55 thousand Syrians visited Jordan for tourism purposes from various countries of the world.

Al-Faraiah confirmed that there are challenges facing the Kingdom in smuggling operations from Syria, especially drugs, and there are new methods in smuggling operations, and the last thing that was seized was through drug smuggling inside watermelon.

He pointed out that the Ministry has addressed the Chambers of Commerce and Industry to grant Syrian investors a visa and permanent approval, indicating that the Ministry is trying, as much as possible, to facilitate the entry of Syrian citizens.

He stressed that investment in Jordan is required and there are many elements that encourage this, foremost of which are wise leadership, security and stability, legislation and

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وكبار هيئات الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع التأمين الإسلامية (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 26 - December 2023